يواصل رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو التهرب من اتفاق وقف إطلاق النار في غزة عبر التمسك خصوصاً ببقاء قواته في محور فيلادلفيا وذلك فيما تستعد الإدارة الأميركية لطرح مقترح للصفقة وهي تواجه التعنت الإسرائيلي مقابل تمسك حركة حماس بما تم الاتفاق عليه مسبقاً

نتنياهو يحارب المقترح المرتقب لغزة

تمسك بمحور فيلادلفيا... ورمي مسؤولية التعطيل على «حماس»

للحديث تتمة...

الخائفون على فلسطين من مقاومتها

ناصر السهلي

التدقيق في مواقف ساسة ومشرعي وإعلام الاحتلال الإسرائيلي يكشف توافقهم على منع قيام دولة فلسطينية مستقلة. وما يسمى بـ«اليسار الإسرائيلي» و«حركة السلام» باتا من الماضي. وكذا تبدو المواقف المعارضة عاجزة أمام هستيريا إنكار وجود شعب فلسطيني. فأبادته وتهجيره ليسا مجرد حالة «تطرف»، بل في صلب العقيدة الصهيونية. نعم ثمة من يرفض هذا الكيان على أنقاض الحقوق الفلسطينية. ويعضهم أرّخ لمذابح النكبة، أمثال إيلان بابي. لكن من دون أن نخدع أنفسنا، فإن الهوس الإسرائيلي بنظرية التفوق (العرقي) وفرض الأبارتهايد، وبعنجهية قوة الإبادة لإحداث تطهير عرقي، كان يجري حتى قبل السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وما ينتجه الواقع بحق أهل الأرض تحت الاحتلال لا يحتاج إلى تجميل وتنظير خارج السياق، ولا إلى مخادعة الناس عن أن الواقع كان وسيكون أجمل لو لم يُقاوم الاستعمار. أمام ذلك، بدأ البعض أخيراً يخبرنا بانزعاج وتوتر عن خوفه على فلسطين من مقاومتها، وعدم منح الاحتلال ذريعة لتنفيذ مشاريعه، متناسين أنه سواء قاوم الفلسطيني سلمياً، أو بسلاح، فالأمر سيان عند احتلال إحلالي يسعى إلى كي الوعي الفلسطيني وإخضاعه بالأسرلة وتهويد الأرض. فلسطين ليست استثناءً لدى الشعوب التي عانت من الاستعمار، فامتشقت حريتها لتقاوم وتطرد محتليها. وليس من دون أثمان باهظة بالأرواح والممتلكات. طبعاً هذا الانزعاج من المقاومة ليس جديداً، فحتى في ذروة كفاح الثورة الفلسطينية المسلحة منذ 1965 بقيادة ياسر عرفات وجورج حبش ونايف حواتمة، كان ثمة منزعجون «سلميون جداً». ثم جرّب الفلسطينيون مسار التفاوض لعقود. ويكفي النظر إلى ثلاثين سنة ماضية ليكتشف الذين يقارنون بين «الاحتلال العثماني» و«الاستعمار في فلسطين بعض الحقائق. بل إن بعضهم، غير المتضامن أصلاً مع فلسطين، يظن أنه لولا قضيتها ومقاومتها لكان أنهى الاستبداد في بلده، وصار ينعم بالديمقراطية والازدهار والرفاهية. القصة بسيطة ولا تحتاج الشد العصبي في قراءة الواقع والتاريخ كما هما: قبول الاحتلال إنهاء استعماره، والذهاب نحو دولة فلسطينية مستقلة. بل يمكن لهؤلاء الخائفين على فلسطين مناقشة متضامنين أجانب، من واشنطن إلى لندن وبرلين، ليطّلعوا على دوافع مساندتهم حرية فلسطين، علهم يستفيدون قليلاً.

غزة، القاهرة ـ **العربي الجديد**

لا يترك رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو وسيلة للمراوغة بهدف التهرب من صفقة لوقف الحرب على غزة وتبادل الأسرى، إلا وينتهجها في مسعى لتعطيل هذا الاتفاق، إذ يصر على التمسك بمحور فيلادلفيا الحدودي بين قطاع غزة ومصر، نافياً الحديث عن قرب التوصل لاتفاق وأن العقدة هي في هذا المحور، فيما بدأت تظهر في المقابل مؤشرات على امتعاض الإدارة الأميركية من نتنياهو، بل والحديث عن إبرام صفقة أحادية مع حركة حماس لإطلاق سراح المحتجزين الأميركيين لديها. كل ذلك يأتي وسط استمرار حرب الإبادة على القطاع، والتي تسجل وقوع المزيد من الشهداء في أنحاء مختلفة من القطاع.

وادعى نتنياهو، في حديث لقناة فوكس نيوز أمس الخميس، أن إسرائيل وافقت على العديد من الصفقات التي اقترحها المفاوضون، ولكن في كل مرة كانت الصفقة تنتهي لأن حماس «قالت باستمرار لا لكل منها». ونفى التقارير التي أفادت بأن المفاوضين كانوا على وشك الاتفاق على وقف إطلاق النار، قائلاً: «هذا غير دقيق تماماً. هناك قصة ورواية مفادها أن هناك اتفاقاً... إنها مجرد رواية كاذبة». وزعم أن «حماس ترفض باستمرار التوصل إلى اتفاق، لذلك فإن التقرير الذي يفيد بوجود اتفاق وأن الشيء الوحيد الذي يعيقه هو محور فيلادلفيا هو مجرد كذب مباشر». وتابع: «إنهم (حماس) لا يوافقون على أي شيء: لا على ممر فيلادلفيا، ولا على مفاتيح تبادل الرهائن بالإرهابيين المسجونين (في إشارة للأسرى الفلسطينيين)، ولا على أي شيء».

مضيفاً أن حماس «تريد فقط خروجنا من غزة حتى تتمكن من استعادة غزة». وتابع: «إذا كنت تريد إطلاق سراح الرهائن والتأكد من أن غزة لا تشكل تهديداً لإسرائيل مرة أخرى، فعلينا الحفاظ على ممر فيلادلفيا... وهذا ما نفعله بالفعل الآن».

في المقابل، كان عضو المكتب السياسي لحركة حماس، رئيس وفدها المفاوض خليل الحية، يقول في كلمة مصورة أمس، إن «سلسلة المراوغات وفصول الخداع التي يمارسها نتنياهو للتهرب من استحقاق التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار أصبحت مكشوفة أمام الوسطاء، وأمام الإدارة الأميركية، وأمام الرأي العام العالمي، وحتى أمام الجمهور». وشدد على أن «أي اتفاق يجب أن يتضمن وقفاً شاملاً للعدوان على شعبنا الفلسطيني، وانسحاباً كاملاً من قطاع غزة بما فيه محور فيلادلفيا، وحرية عودة النازحين، وإغاثة شعبنا وإعمار ما دمره الاحتلال، وصولاً إلى إنجاز صفقة جادة وحقيقية لتبادل الأسرى». وأكد الحية تمسك الحركة «بما تم التوافق عليه بعد إعلان الرئيس بايدن نهاية مايو/ أيار الماضي، وقرار مجلس الأمن رقم 2735، ووافقت عليه الحركة في الثاني من يوليو/ تموز الماضي»، مضيفاً: «لسنا بحاجة إلى أوراق جديدة، وإن أي مقترحات، من أي طرف كان، يجب أن تبحث بشكل أساسي في إلزام نتنياهو وحكومته الفاشية بتنفيذ ما تم التوافق عليه، لا العودة إلى نقطة الصفر، ولا الدوران في ذات الحلقة المفرغة التي يريدها نتنياهو». وفي السياق، نقلت قناة القاهرة الإخبارية عن مصدر مصري، أن نتنياهو لا تهمه عودة المحتجزين الإسرائيليين (في غزة) أحياء طالما ذلك يتعارض مع أهدافه ومصالحه الشخصية».

وأضاف: «تصريحات نتنياهو تفتقد الواقعية ويسعى من خلالها لتحميل الدول الأخرى مسؤولية فشله في تحقيق أهدافه في قطاع غزة الذي يشهد إبادة جماعية». وبرز أمس تفقّد رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية الفريق أحمد خليفة، الإجراءات على المنطقة الحدودية مع قطاع غزة، وتأكيده أن «المهمة الرئيسية للقوات المسلحة هي الحفاظ على حدود الدولة على كافة الاتجاهات الاستراتيجية»، وشدد على ثقة القيادة العامة للقوات المسلحة في قدرة الجنود وكفاءتهم القتالية «مع الحرص على عدم الانصياع للشائعات والأحاديث التي تهدف إلى النيل من الدولة المصرية التي تحملت الكثير في حربها على الإرهاب وتجفيف منابعه حتى تحقق الأمن والاستقرار الذي ينعم به الشعب المصري عموماً وأهالي سيناء بوضع خاص».

يأتي ذلك فيما نقلت وكالة رويترز عن مسؤولين أميركيين ومصدرين اثنين مصريين أن البيت الأبيض يسعى جاهداً لتقديم مقترح جديد لوقف إطلاق النار في غزة وإطلاق المحتجزين لدى «حماس» في الأيام المقبلة. وقال مسؤول كبير في إدارة الرئيس جو بايدن للصحافيين إنه تم التوافق على جزء كبير من الاتفاق إلا أن المفاوضين ما زالوا يحاولون التوصل إلى حلول لعقبتين رئيسيتين تتمثلان في مطالب إسرائيل بإبقاء قوات في محور فيلادلفيا، وفي هوية الأفراد الذين ستشملهم صفقة مبادلة المحتجزين لدى «حماس» بفلسطينيين أسرى لدى إسرائيل. وذكر المسؤول الأميركي أن «هناك شعوراً بأن الوقت قد نفد. لا تستغربوا إذا رأيتم (المسودة المنقحة) مطلع الأسبوع». فيما قال المصدران المصريان إن الولايات المتحدة تحولت من نهج كان يوصف بأنه تشاوري بصورة أكبر إلى محاولة فرض خطة لوقف إطلاق النار على الطرفين. لكن المسؤولين الأميركيين قالا إن الخطة المعدلة لن تكون عرضاً أخيراً للقبول به أو رفضه كلياً وإن واشنطن ستواصل العمل من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار إذا لم يكتب لها النجاح.

من جهتها، قالت صحيفة «هآرتس» العبرية، الخميس، إن إدارة بايدن رغم حديثها علناً عن اتفاق تبادل أسرى إلا أنها «يائسة في السر» من مواقف نتنياهو التي تعرقل تحقيق الاتفاق. ونقلت عن مسؤول أميركي لم تسمّه، إشارته إلى أن التصريحات المتفائلة من المسؤولين الأميركيين «ليس لها صلة حقيقية بالواقع». وخلف الكواليس، بحسب «هآرتس»، «تدرك الإدارة (الأميركية) جيداً أن المحادثات وصلت إلى طريق مسدود بسبب إصرار نتنياهو على قضية البقاء في فيلادلفيا». في هذا الوقت، نقلت شبكة أن بي سي نيوز الأميركية عن خمسة أشخاص مطلعين أن الإدارة الأميركية تناقش طلباً تقدمت به عائلات المحتجزين الأميركيين لدى «حماس» لإبرام صفقة أحادية مع الحركة تضمن إطلاق سراحهم. وقال مسؤولون في الإدارة الأميركية للشبكة إنهم سيبحثون كل الخيارات، إلا أن الصفقة الشاملة مع «حماس» والتي تشمل إسرائيل تبقى الخيار الأفضل. وقال أحد مسؤولي الإدارة إن فكرة التوصل إلى اتفاق أحادي الجانب مع حماس غير واقعية، لأن الولايات المتحدة ليس لديها ما يكفي لتقدمه في مقابل المحتجزين الأميركيين. ميدانياً، تجمعت حشود من الفلسطينيين في مراكز طبية بجنوب قطاع غزة أمس الخميس لتطعيم الأطفال ضد شلل الأطفال في بداية المرحلة الثانية من حملة التطعيم. وبدأت التطعيمات أمس الخميس في رفح وخانيونس جنوبي غزة. في هذا الوقت، سقط عشرات الشهداء والجرحى في تواصل القصف الإسرائيلي على مناطق متفرقة من غزة. وأعلنت وزارة الصحة في غزة ارتفاع حصيلة العدوان إلى 40878 شهيداً و94454 جريحاً.

بيت الركام في مدينة غزة أمس الخميس (داود ابو الكاس/الأناضول)

نتنياهو: الكلام عن أن فيلادلفيا يعوق الاتفاق مجرد كذب

الحية: أي اتفاق يجب أن يتضمن انسحاباً كاملاً من غزة

أغسطس أكثر شهر أطلق خلاله حزب الله صواريخ

رفع حزب الله، بحسب الاحتلال الإسرائيلي، من مستوى عمليات استهدافاته بالصواريخ شهرياً لمواقع الاحتلال

أظهرت معطيات الاحتلال الإسرائيلي تصاعداً شهرياً في عمليات إطلاق حزب الله للصواريخ، مشيرة إلى أن شهر أغسطس/آب الماضي كان الأعلى منذ بدء المواجهات في الثامن من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، فيما كانت الهجمات المتبادلة على الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة تتواصل أمس الخميس. ووفقاً لتقرير صادر عن جهاز الشاباك، نشرت إذاعة الجيش الإسرائيلي مقتطفات منه أمس الخميس، أن حزب الله نفذ خلال أغسطس الماضي أكثر من 1307 عمليات إطلاق صواريخ، وهو العدد الأكثر في شهر واحد في إطار المواجهات المتواصلة منذ الثامن من أكتوبر الماضي. وأشار «الشاباك» إلى أن حزب الله نفذ خلال أغسطس ما معدله 42 عملية إطلاق يومياً، بزيادة بمعدل أربعة أضعاف مقارنة بشهر يناير/كانون الثاني الماضي، الذي شهد تنفيذ 334 عملية إطلاق من الجنوب اللبناني. وبحسب معطيات «الشاباك»، نفذ حزب الله خلال يوليو/تموز الماضي 1091 عملية إطلاق من لبنان، و855 في يونيو/حزيران، و1000 في مايو/أيار، و750 في إبريل/نيسان ومارس/آذار، و534 في فبراير/شباط الماضي. وأشارت إذاعة الجيش الإسرائيلي إلى احتمال اندلاع حرب شاملة مع حزب الله، معتبرة أن الوضع «يغلي» في المنطقة الحدودية. وذكرت أن حزب الله «بات يرفع من وتيرة الهجمات ويوسع نطاقها لتصل إلى مدن أبعد ومواقع جديدة في شمال إسرائيل».

وكان جيش الاحتلال أعلن، أول من أمس الأربعاء، أنه أجرى، الثلاثاء الماضي، تمرين استعداد، بقيادة قائد المنطقة الشمالية أوري غوردين، وقائد الفيلق الشمالي ساعر تسور، وبمشاركة قادة الفرق والقواعد العسكرية وقادة آخرين. وذكر أن التمرين «تضمن مناقشة السيناريوهات المختلفة في ضوء تطور القتال في الجبهة الشمالية، والرد العملياتي الملائم لكل سيناريو». وقال إنه في إطار التمرين «تم استعراض الوضع الحالي والتعلم المشترك بهدف تعزيز والحفاظ على الاستعداد والجاهزية لتنفيذ خطة الهجوم في الجبهة الشمالية».

وسقط شهيد وأصيب شخص، أمس الخميس، جراء غارة إسرائيلية على بلدة كفرا جنوبيّ لبنان تزامناً مع قصف مماثل على عدد من البلدات الحدودية، فيما نعى حزب الله أحد عناصره. وقالت وزارة الصحة اللبنانية، في بيان، إن الغارة التي شنّها الاحتلال الإسرائيلي على بلدة كفرا أدت إلى استشهاد شخص وإصابة آخر. وفي السياق، ذكرت الوكالة الوطنية للإعلام أن الاحتلال قصف بالمدفعية منطقة رأس الظهر في ميس الجبل. وأشارت الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام إلى أن «الطيران الحربي الإسرائيلي أغار على أطراف بلدة عيتا الشعب بالقطاع الأوسط، فيما ألقت مسيّرة إسرائيلية معادية قنبلة حارقة على منطقة تل النحاس جهة بلدة كفركلا». وذكرت أن «الطيران الحربي الإسرائيلي أغار على أطراف بلدتي صَدّيقين وكفرا، ما أدى إلى أضرار جسيمة في الممتلكات». وأعلن حزب الله، في سلسلة بيانات، تنفيذ هجوم جوي «بسرب من المسيرات الانقضاضية على المقر المستحدث للواء الغربي 300 جنوب مستوطنة يعرا»، لافتاً إلى استهداف المسيرات أماكن استقرار وتموضع ضباط وجنود اللواء. وأضاف الحزب أن الهجوم «جاء رداً على اعتداءات العدو الإسرائيلي على القرى الجنوبية الصامدة والمنازل الآمنة وخصوصاً الاعتداء والاغتيال في بلدة كفرا. كما أعلن أنه شنّ هجوماً جوياً بسرب من المسيرات الانقضاضية على مقر قيادة كتيبة السهل في مستوطنة بيت هلل، وشنّ «هجوم مركب بسرب من المسيرات الانقضاضية وصواريخ الكاتيوشا على مستوطنة راموت نفتالي».

وأعلن الجيش الإسرائيلي، في بيان، أنه «متابعة للإنذارات في (مستوطنة) راموت نفتالي، فقد تم رصد إطلاق خمس قذائف (صاروخية) من لبنان وجرى اعتراض بعضها». وأضاف أن «قذيفة سقطت في المنطقة دون إصابات»، لكن القناة «12» العبرية أفادت بسقوط ثلاثة صواريخ في راموت نفتالي؛ ما تسبب في أضرار بمنزل. من جانبه، أفاد موقع صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس الخميس، باعتراض طائرة مسيّرة فوق مستوطنة كابري في الجليل الغربي شمالي فلسطين المحتلة. وأعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي، في بيان، «اعتراض هدفين جويين مشبوهين» من جهة لبنان دون وقوع إصابات. وأضاف أنه استهدف «البنية التحتية لحزب الله في قانا» جنوب لبنان. وخرق طيران الاحتلال الإسرائيلي جدار الصوت فوق منطقة جزين جنوبي لبنان على دفعتين وعلى علو منخفض، حسب ما ذكرت الوكالة الوطنية للإعلام.

(العربي الجديد، الأناضول)

شرق غرب

ليبد يتعهد بدعم الحكومة لإعادة احتلال فيلادلفيا

تعهد زعيم المعارضة الإسرائيلية يئير ليبد (الصورة)، أمس الخميس، بمنح رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الدعم لإعادة احتلال محور فيلادلفيا على الحدود بين غزة ومصر في حال وافق الأخير على الانسحاب من المحور لصالح صفقة تبادل أسرى مع حماس. وقال ليبد في حديث إذاعي إن «المشكلة ليست في محور فيلادلفيا، بل في محور (وزير الأمن القومي إيتمار) بن غفير و(وزير المالية بتسلئيل) سموتريتش».

(الأناضول)

فيدان: نتنياهو المسؤول الرئيسي عن الإبادة في غزة

أكد وزير الخارجية التركي هاكان فيدان (الصورة)، أمس الخميس، أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو هو «المسؤول الرئيسي عن الإبادة الجماعية التي ترتكب بحق الفلسطينيين في قطاع غزة». وقال فيدان، خلال مؤتمر صحافي مع وزير الخارجية والتجارة الخارجية في شمال مقدونيا تيمكو موكونسكي، في سكوبيه، إن نتنياهو «يستمر في نشر الموت والرعب من أجل البقاء في السلطة، ويقوم بتخريب جميع المبادرات الرامية إلى وقف إطلاق النار».

(الأناضول)

«أمنستي» تدعو للتحقيق بـ«التدمير المتعمد» في غزة باعتبارها جريمة حرب

طالبت منظمة العفو الدولية، أمس الخميس، بفتح تحقيق دولي بحق الجيش الإسرائيلي بشبهة ارتكابه «جرائم حرب» في قطاع غزة بسبب تدميره «دون مبرّر» أحياء كاملة على طول حدود القطاع الفلسطيني مع الأراضي المحتلة لإنشاء منطقة عازلة. وقالت المنظمة إن ما يقرب من 16% من مساحة القطاع تعرّضت على ما يبدو «للتدمير أو لأضرار جسيمة»، مضيفة أنه «هُدمت ميان عمداً وبشكل منهجي» خارج أي قتال مع حماس.

(فرانس برس)

كريم خان يدافع عن قراره بشأن مذكرتي الاعتقال

قال المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان، أمس الخميس، إن العدالة يجب أن تتحقق بعد السعي للحصول على مذكرة اعتقال لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الأمن يوآف غالانت. وأضاف خان، في حديث لشبكة «بي بي سي»، إنه من المهم أن نظهر أن المحكمة ستحاسب جميع الدول على نفس المعايير.

(العربي الجديد)

ألمانيا: إحباط هجوم ضد قنصلية إسرائيلية

أعلنت الشرطة الألمانية، أمس الخميس، أن «هجوماً إرهابياً» ضد القنصلية الإسرائيلية في ميونخ، جنوبي البلاد، كان في طور الإعداد، بعد إطلاق نار في عاصمة مقاطعة بافاريا أدى إلى مقتل مشتبه فيه قرب القنصلية، وذلك في ذكرى عملية ميونخ التي جرى فيها احتجاز رياضيين إسرائيليين رهائن خلال دورة الألعاب الأولمبية عام 1972، وقال وزير داخلية ولاية بافاريا يواكيم هيرمان، خلال مؤتمر صحافي من أمام القنصلية الإسرائيلية، إن المشتبه به نمساوي يبلغ 18 عاماً.

(فرانس برس)

6 شهداء في الضفة... واقتحامات متكرّرة للتدمير والترهيب

اشتد العدوان الإسرائيلي أمس، على مدينة طولكرم، ومخيميها، طولكرم ونور شمس، ومخيم الفارعة في طوباس، وكذلك على مدينة ومخيم جنين، شماليّ الضفة، وسط اقتحامات متكرّرة للاحتلال وسقوط شهداء

رام الله ـ **العربي الجديد**

لمرّتين، تجدّد العدوان يوم أمس الخميس، على مخيم طولكرم في محافظة طولكرم، شماليّ الضفة، في اليوم التاسع من العملية العسكرية الشاملة، التي يشنّها جيش الاحتلال على شمال الضفة، منذ 28 أغسطس/آب الماضي، واشتدت أمس على مخيم جنين، وتشمل أيضاً جنوبي الضفة ووسطها. وأدّت الحرب على الضفة، في يومها التاسع، إلى سقوط 6 شهداء، بينهم 5 في مدينة طوباس، شماليّ الضفة، وأحدهم محمد الزبيدي، من جنين، نجل الأسير زكريا الزبيدي، أحد أسرى «نفق الحرّية» في سجن جلبوع (2021)، فيما واصلت قوات الاحتلال محاصرة منازل وتفجيرها، والانسحاب من مناطق مستهدفة ثم معاودة اقتحامها بتعزيزات أضخم، فضلاً عن استمرارها في حملة الاعتقالات التي طاولت أمس 16 فلسطينياً على الأقل.

ويعد 4 أيام من الاقتحام المتواصل، انسحبت قوات الاحتلال فجر أمس، من مدينة ومخيم طولكرم شماليّ الضفة، وكذلك من مدينة طوباس ومخيم الفارعة جنوب طوباس، شمال شرقيّ الضفة، لكنها ما لبثت أن عادت إليها، في اقتحامين إضافيين لطولكرم، خلّفا مزيداً من الدمار في الشوارع والبنية التحتية، و6 شهداء في طوباس ومخيم الفارعة.

ودفعت قوات الاحتلال بتعزيزات إضافية إلى طولكرم، عصر أمس، وسيّرت دوريات مكثفة في شوارع المدينة، حيث خاض المقاومون معها أيضاً اشتباكات ضارية في مخيم نور شمس في طولكرم، بحسب ما أكدت كتائب شهداء الأقصى (الجناح العسكري لحركة فتح)، في المحافظة. وكانت قوات الاحتلال قد انسحبت من المخيم فجراً، لتعود واقتحامه عند العاشرة صباحاً، حيث حاصرت المخيم، بتعزيزات جديدة. في غضون ذلك، كانت قوات الاحتلال قد انسحبت صباحاً من مخيم الفارعة جنوبي طوباس، بعد عدوان ليلي خلّف 6 شهداء، 5 منهم باستهداف مركبة في طوباس، ونعتهم سرايا القدس – الجناح العسكري لحركة الجهاد، هم 3 من كتيبة طوباس، وشهيدان من كتيبة جنين. والشهداء هم: أحمد فواز فايز أبو دواس (24 عاماً)، محمد عوض سالم أبو جمعة (30 عاماً)، قصي مجدي عبد الله عبد الرازق (26 عاماً)، محمد نظمي أبو زاغة (23 عاماً)، ومحمد زكريا محمد الزبيدي (21 عاماً). كذلك استشهد الفتى محمد أبو زينة (17 عاماً) جراء إصابته برصاص الاحتلال عند مدخل مخيم الفارعة في طوباس. وكان الاحتلال قد أعاد صباح أمس اقتحام مخيم الفارعة (سبق أن انسحب منه فجر 29 أغسطس الماضي، بعد عملية عسكرية استمرت نحو 30 ساعة استشهد فيها 4 فلسطينيين).

أما الشهيد محمد الزبيدي، فهو نجل قائد كتائب شهداء الأقصى بمخيم جنين، عضو المجلس الثوري لحركة فتح زكريا الزبيدي، المعتقل في السجون الإسرائيلية، منذ عام 2019، والذي تمكن مع 5 أسرى آخرين من شقّ نفق سجن جلبوع والخروج منه عام 2021، قبل أن يعاد اعتقالهم. وادعى جيش الاحتلال أمس، أن الزبيدي الابن شارك في هجمات على القوات الإسرائيلية في الضفة، وأنه كان مع خلية مسلحة عندما استُهدف.

وفي مدينة ومخيم جنين، واصلت قوات الاحتلال أمس، اقتحاماتها ومداهماتها، وسط تدمير هائل للمنازل، مستقدمة تعزيزات إضافية. وحاصرت قوات الاحتلال 4 منازل في مواقع متفرقة من مدينة جنين وبلدات مجاورة (الهاشمية واليامون)، وطالبت من بداخلها بتسليم أنفسهم، وفجّرت منزلاً في المخيم، فيما خرجت أمس دعوات في جنين للتوجه إلى مكان من المفترض تفخيخ جيش الاحتلال مسجد الأنصار تخوفاً من تفجيره. وأكدت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أن قوات الاحتلال فجّرت مغارة أسفل منزل المواطن خالد أبو صبيح الملاصق لمسجد الأنصار في حيّ الدمج بمخيم جنين. ووسط ذلك، أكدت لجنة وزارية فلسطينية أمس، أن قوات الاحتلال منعتها من الوصول إلى مدينة ومخيم جنين، ومُنع وزير الصحة الفلسطيني، ماجد أبو رمضان، من الوصول إلى مستشفى جنين الحكومي. وكانت اللجنة الوزارية تنتظر في داخل بلدية جنين للتجهيز لعقد مؤتمر صحافي، بالتزامن مع اقتحام قوات الاحتلال أحد المنازل في محيط البلدية، لكنها اضطرت بعد نحو 3 ساعات إلى عقد المؤتمر مع محافظ جنين كمال أبو الرب، على أطراف مدينة جنين. وأوضح أبو الرب، خلال المؤتمر الصحافي، أن الاحتلال منع وزير الصحة من الوصول إلى مستشفى جنين الحكومي، ويعرقل جهود فكّ الحصار عن مخيم جنين، في محاولة واضحة منه لإجبار الأهالي على النزوح.

ودمّرت قوات الاحتلال أكثر من 70% من الشوارع والبنية التحتية في جنين، وتركت خسائر تقدّر بأكثر من مائة مليون دولار، في إحصائيات أولية للأضرار كانت بلدية جنين قد أعلنتها. إلى ذلك، انسحبت قوات الاحتلال أمس، من مدينة نابلس ومخيم العين، بعد اقتحامه لساعات، وانسحبت أيضاً من مخيم عقبة جبر جنوب أريحا شرقيّ الضفة، إثر اقتحامه، ما أدّى إلى إصابة فلسطيني يبلغ من العمر 65 عاماً بعد اعتداء قوات الاحتلال عليه بالضرب المبرح. واقتحمت قوات الاحتلال أمس مدينة يطا جنوب الخليل، جنوبيّ الضفة.

وواصلت قوات الاحتلال أمس، حملة اعتقالاتها في الضفة، وقالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني في بيان، إن قوات الاحتلال اعتقلت منذ مساء أول من أمس الأربعاء، وحتى صباح أمس الخميس، 16 مواطناً على الأقل من الضفة، بينهم صحافي، وفتاة من رام الله، وأسرى سابقون. وتوزعت عمليات الاعتقال على رام الله، الخليل، نابلس، أريحا، والقدس، ورافقتها اعتداءات وتهديدات بحق المعتقلين وعائلاتهم، إلى جانب عمليات التخريب والتدمير الواسعة في منازل المواطنين.

من جهته، كشف رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية، مؤيد شعبان، أمس، عن تهجير سكان 28 تجمعاً بدوياً في الضفة الغربية المحتلة، جراء اعتداءات المستوطنين منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وقال شعبان، في بيان، إن «عنوان التهجير القسري للتجمعات البدوية لا يزال يحمل دلالة خطيرة بالنظر إلى المنهجية التي تعتمدها دولة الاحتلال في فرض البيئة القهرية الطاردة على هذه التجمعات»، موضحاً أن «هذه البيئة تتضمن الترويع والترهيب والتهديد وحرمان الرعي ومصادر المياه والخدمات». وتضم التجمعات التي هُجّرت بحسب البيان، 311 عائلة، كان آخرها تجمع وادي الفاو في الأغوار الشمالية.

واعتبرت حركة حماس، أمس في بيان، أن عمليات الاحتلال في الضفة «تشكّل جرائم حرب ضمن حملة إبادة تهدف إلى تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه». وقالت الحركة في بيان، إن «مواصلة جيش الاحتلال عمليته العسكرية في الضفة، التي أدت إلى سقوط شهداء وجرحى وعمليات قصف في جرائم حرب تأتي ضمن حملة الإبادة التي تشنّها بهدف تهجيره من أرضه وتصفية قضيته». وأكدت أن «الجرائم البشعة المتواصلة من القتل وإرهاب وتخريب للممتلكات والمرافق، لن تُفلح في كسر إرادة شعبنا في الضفة المحتلة، أو إرهاب وردع مقاومتنا عن أخذ دورها في الدفاع عن شعبنا وقضيتنا».

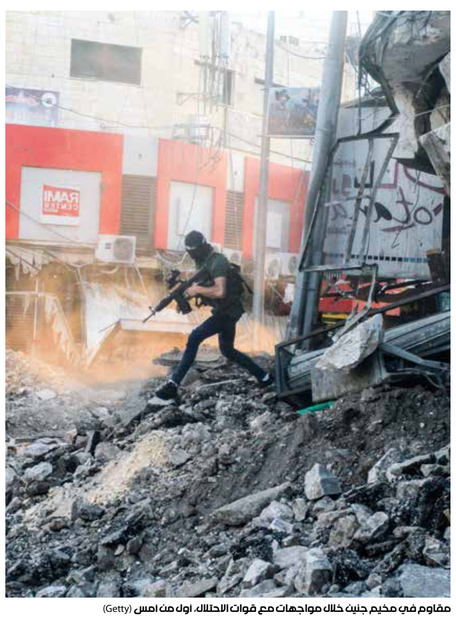
مقاوم في مخيم جنين خلال مواجهات مع قوات الاحتلال، اول من امس (Getty)

اعتداءات وترحيل قسري

هاجم مستوطنون مسلحون، أمس الخميس، بحماية من قوات الاحتلال الإسرائيلي، منازل المواطنين في قرية يرين جنوب شرق الخليل، وقاموا بتخييمها وسرقة مبالغ مالية، ملحقين بها أضراراً جسيمة. كما اضطرت عائلتان من منطقة وادي الفاو في الأغوار الشمالية، هما عائلتا الشقيفين محمود ووليد خالد كعابنة، أمس، إلى الرحيل قسراً، إثر تصاعد اعتداءات المستوطنين بحقهما أخيراً، بحسب ما ذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا».

تقرير

«الجبهة الشامية» تتمرّد على تقارب أنقرة ونظام الأسد

خلافات المعارضة السورية

اعلنت «الجبهة الشامية»، ابرز فصائل المعارضة السورية في شمال البلاد، تجميد التعاون مع الحكومة السورية المؤقتة التابعة للائتلاف الوطني المعارض، وطالبت بسحب الثقة منها، في رسالة قد تدل على امتعاض فصائل المعارضة من تسهيلات هذه الحكومة للتقارب التركي مع نظام بشار الأسد، خصوصاً لجهة فتح المعابر

غازي عنتاب ـ **محمد امين**

وجّه فصيل سوري معارض بارز في شمال سورية انتقاداً لاذعاً لرئيس الحكومة السورية المؤقتة عبد الرحمن مصطفى، في مؤشر واضح إلى أن الانفتاح التركي على النظام السوري بدأ يرخي بظلاله على مشهد المعارضة السورية التي تبدو، ولا سيما في شقّها العسكري، منقسمة حيال خطوات أنقرة الأخيرة، خصوصاً لجهة فتح المعابر بين الشمال ومناطق سيطرة النظام، لتهيئة الأجواء أمام إنجاح تقارب أنقرة مع دمشق.

وفي خطوة غير مسبوقة في المشهد السوري المعارض، أعلنت «الجبهة الشامية»، أبرز فصائل المعارضة السورية في شمال البلاد، الأربعاء الماضي، «تجميد التعاون» مع الحكومة السورية المؤقتة التابعة للائتلاف الوطني المعارض، مطالبة بسحب الثقة من هذه الحكومة، وإحالة رئيسها عبد الرحمن مصطفى إلى القضاء «لينال جزاءه العادل»، وفق نصّ بيان صدر عن «الجبهة» المنضوية في الجيش الوطني السوري المعارض المرتبط بتركيا. واتهمت «الجبهة» مصطفى بـ«تعمّد الإساءة إلى بعض الجهات الثورية» بشكل يعزّز «رواية الأعداء المغرضة عنها باتهامها بالتخريب والإرهاب».

وجاء هذا الهجوم غير المسبوق من أبرز فصائل المعارضة السورية على مصطفى، الذي يُنظر إليه على أنه «رجل تركيا» في الشمال السوري، عقب اجتماع جرى في مطار غازي عنتاب، الثلاثاء الماضي، جمع ممثلين عن وزارة الخارجية وجهاز الاستخبارات التركية بكل من الائتلاف الوطني السوري والحكومة المؤقتة، وهيئة التفاوض، ومجلس القبائل والعشائر، وقادة من الجيش الوطني السوري المعارض، بهدف «إيجاد حلول للمشكلات الطارئة». وقالت «الجبهة» إن مصطفى «حاول تصوير الحراك الشعبي ونشاط النخب الثورية بأنه مؤامرة تخريبية على حكومته وانقلاب عليها، مُستعيداً بذلك المسؤولين الأتراك عليهم، وصبّ جام إساءاته على شعبنا الكريم في مدينة أعزاز مستنكراً حراكهم السلمي».

وفي حديث مع «العربي الجديد»، وصف سراج الدين عمر، وهو عضو المكتب الإعلامي في «الجبهة الشامية»، البيان بـ«رد اعتبار للجبهة بعد الإساءة من عبد الرحمن مصطفى ضمن اجتماع رسمي، فضلاً عن فشله في إدارة الحكومة السورية المؤقتة». وتابع: «نأمل أن يستجيب الائتلاف الوطني السوري لدعوة الجبهة بحجب الثقة عن الحكومة المؤقتة ورئيسها، لأن حالة السخط الشعبي الموجودة في الشمال تدعو إلى ذلك». وأكد أن هناك العديد من فصائل المعارضة تتبنى موقف «الجبهة الشامية»، مشيراً إلى «أننا ننتظر صدور بيانات منها»، مؤكداً أيضاً أن الجبهة لا تزال عند موقفها الرافض لفتح المعابر بين مناطق سيطرة المعارضة السورية والنظام.

من تدريب لقوات المعارضة السورية في عفرين، مايو 2024 (Getty)

سراج الدين عمر: الجبهة عند موقفها الرافض لفتح المعابر

رشيد حوراني: بيان الجبهة يعكس التشتت الفصائلي في الشمال

وعلى الرغم من أن الجبهة وصفت الاجتماع بـ«الإيجابي»، إلا أن التراشق بينها وبين مصطفى يدلّل على أن هذا الفصيل لديه تحفظات كثيرة على التقارب التركي مع النظام والذي من شأنه تمهيد الطريق أمام تسويات قد تصب في النهاية لصالح النظام. وتشي لغة البيان بأن هناك رفضاً قد يتصاعد للسياسة التركية في الشمال السوري الخاضع لنفوذ أنقرة التي تدفع باتجاه فتح المعابر داخل سورية مع النظام لتهيئة الأجواء لتقارب مع النظام برعاية روسية. وتشير المعطيات إلى أن أنقرة تضغط على فصائل المعارضة السورية من أجل عدم عرقلة خطواتها في التقارب مع النظام والتي تتطلب إجراءات عسكرية واقتصادية في الشمال السوري، أبرزها فتح المعابر التي يعوّل عليها النظام في تخفيف وطأة الحصار المفروض عليه. وفشلت محاولة أنقرة فتح معبر أبو الزندين بالقرب من مدينة الباب، شمال شرقي حلب، بسبب الرفض الشعبي والفصائلي، وهو ما دفعها إلى عقد اجتماعات عدة مع مؤسسات المعارضة في الآونة الأخيرة لتأكيد جديتها حيال هذا الأمر. ويبدو أن الحكومة المؤقتة ممثلة برئيسها عبد الرحمن مصطفى، تدفع باتجاه فتح المعبر استجابة للرغبة التركية، إذ قالت في بيان صدر عقب اجتماع الأربعاء، إن المعبر «حيوي واقتصادي وإنساني» وإنه «ليست له أي علاقة بأي من ملفات التطبيع مع النظام السوري، بل هو خطوة تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية وتسهيل الحركة التجارية والإنسانية في المناطق المحررة»، وفق البيان، وهو ما يثير حفيظة فصائل عدة، وفي مقدمتها «الجبهة الشامية».

وتعليقاً على بيان «الجبهة الشامية» وهجومها على رئيس الحكومة السورية المؤقتة، رأى الباحث والخبير العسكري في مركز جسور للدراسات رشيد حوراني، في حديث مع «العربي الجديد»، أن البيان «يدل على استمرارية الجبهة الشامية في النهج الذي اتخذته في عملها، ومقارباتها التي تقدّم الشأن العام فيها»، مضيفاً: «ما يؤكد ذلك أن الجبهة سلّمت معبر (باب السلامة) الحدودي مع تركيا، ومعه كلّية عسكرية إلى الحكومة المؤقتة التي تشكلت في العام 2017». واستدرك بالقول إن «الجبهة»، ورغم هذه الخطوة المتقدمة لتعزيز عمل الحكومة المؤقتة في ذلك الحين، «لم تتنازل بشكل كامل عن صلاحياتها وسلطتها في مناطق نفوذها في الشمال السوري». ورأى حوراني أن «البيان الذي صدر الأربعاء عن الجبهة، يحمل بوضوح دعوة إلى الجانب التركي لأخذ بعين الاعتبار مصالح السوريين وأهدافهم في الثورة على قدم المساواة مع مسعى تركيا لتحقيق مصالح لها في سورية»، معرباً عن اعتقاده بأن البيان «وجّه رسالة إيجابية بأن السوريين الثائرين على النظام هم إلى جانب الدولة التركية في تحقيق مصالحها من دون التنازل عن مطالب السوريين».

وأشار حوراني إلى أن «الجبهة» تعاملت مع موضوع خلافها مع عبد الرحمن مصطفى باعتباره «شأناً سورياً سورياً بدعوتها الائتلاف لحجب الثقة عن الحكومة، من دون توجيه أي اتهامات له، لكن البيان يعكس حالة التشتت الفصائلي في الشمال». وبرأيه، فإنه «كان على الجبهة مخاطبة وزارة الدفاع في الحكومة المؤقتة حول الاتهامات التي وُجّهت إليها من قبل رئيس الحكومة المؤقتة».

ويعكس تمايز موقف «الجبهة الشامية» مدى الانقسام الحاد في توجه فصائل المعارضة السورية حيال أغلب ملفات الشمال السوري، بما فيها العلاقة مع الجانب التركي الذي حاول تشكيل مرجعية عسكرية واحدة للفصائل، وهي «الجيش الوطني»، إلا أن التجربة فشلت بسبب تجذر حالة الفصائلية والتباين الواسع بين أهداف كل فصيل ورؤيته وارتباطه.

رصد

خلال تظاهرة بتونس ضد إقصاء المرشحين للرئاسة، سبتمبر الحالي (الأناضول/ يت ابراهيم/Getty)

تونس: تزايد الرافضين لإقصاء المرشحين للرئاسة

تونس ـ **العربي الجديد**

ارتفع عدد الرافضين في تونس لعمليات إقصاء المرشحين إلى الانتخابات الرئاسية. ففي حين عبّرت حركة النهضة، أمس الخميس، عن رفضها مواصلة السلطات «سياسات الإقصاء وفرض القيود والتضييقات على المرشحين للانتخابات الرئاسية»، أصدر عشرات من أساتذة القانون والعلوم السياسية بياناً طالبوا فيه هيئة الانتخابات بـ«تنفيذ أحكام الجلسة العامة للمحكمة الإدارية حماية لشرعية المسار الانتخابي، وإعلاء لدولة القانون وقيم الجمهورية»، مؤكدين «وجوب التزام هيئة الانتخابات بالأحكام الصادرة عن الجلسة العامة للمحكمة الإدارية». وكانت هيئة الانتخابات قد أعلنت رفضها تنفيذ قرارات المحكمة الإدارية بإعادة ثلاثة مرشحين لسباق الانتخابات، وهم عبد اللطيف المكي، ومنذر الزنايدي، وعماد الدايمي، متعللة بعدم وصول القرارات في الآجال القانونية. وشدد الأساتذة على أنّ «الأحكام الصادرة عن الجلسة العامة للمحكمة الإدارية باتة وغير قابلة لأي وجه من أوجه الطعن، ولو بالتعقيب، وهي واجبة التنفيذ، ولا يجوز لأي جهة أخرى مهما كانت إعادة النظر فيها، أو مراجعتها، أو تأويلها، أو الامتناع عن تنفيذها، وأن تعليل الهيئة قرارها باستحالة تنفيذ قرارات الجلسة العامة للمحكمة الإدارية لعدم تبليغ المحكمة بالأحكام الصادرة عنها، لا يستقيم». وشددوا على أنّ «قرار الهيئة يجعل المسار الانتخابي في خطر، باعتباره يمس مصداقيته ونزاهته وسلامته، ويُؤدي لا محالة إلى التشكيك في نتائج الانتخابات في مرحلة لاحقة. كما يزعزع ثقة المواطن في القضاء الذي يُعتبر حامي الحقوق والحريات من أي انتهاك وفقاً لأحكام الدستور».

فشلها الذريع في إدارة شؤون البلاد منذ انقلابها على المسار الديمقراطي، وفرضها منظومة حكم فردي تسلطي قوّضت كل مكتسبات الثورة في الحرية والعدالة، وزادت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة المعيشية، تأزماً وتعقيداً». في غضون ذلك، أصدر عشرات من أساتذة القانون والعلوم السياسية في تونس، بياناً، أمس الخميس، طالبوا فيه هيئة الانتخابات بـ«تنفيذ أحكام الجلسة العامة للمحكمة الإدارية حماية لشرعية المسار الانتخابي، وإعلاء لدولة القانون وقيم الجمهورية»، مؤكدين «وجوب التزام هيئة الانتخابات بالأحكام الصادرة عن الجلسة العامة للمحكمة الإدارية»، وكانت هيئة الانتخابات قد أعلنت رفضها تنفيذ قرارات المحكمة الإدارية بإعادة ثلاثة مرشحين لسباق الانتخابات، وهم عبد اللطيف المكي، ومنذر الزنايدي، وعماد الدايمي، متعللة بعدم وصول القرارات في الآجال القانونية. وشدد الأساتذة على أنّ «الأحكام الصادرة عن الجلسة العامة للمحكمة الإدارية باتة وغير قابلة لأي وجه من أوجه الطعن، ولو بالتعقيب، وهي واجبة التنفيذ، ولا يجوز لأي جهة أخرى مهما كانت إعادة النظر فيها، أو مراجعتها، أو تأويلها، أو الامتناع عن تنفيذها، وأن تعليل الهيئة قرارها باستحالة تنفيذ قرارات الجلسة العامة للمحكمة الإدارية لعدم تبليغ المحكمة بالأحكام الصادرة عنها، لا يستقيم». وشددوا على أنّ «قرار الهيئة يجعل المسار الانتخابي في خطر، باعتباره يمس مصداقيته ونزاهته وسلامته، ويُؤدي لا محالة إلى التشكيك في نتائج الانتخابات في مرحلة لاحقة. كما يزعزع ثقة المواطن في القضاء الذي يُعتبر حامي الحقوق والحريات من أي انتهاك وفقاً لأحكام الدستور».

شرق غرب

البرهان يطالب بتصنيف «الدعم» مجموعة إرهابية

طلب رئيس مجلس السيادة في السودان عبد الفتاح البرهان (الصورة)، خلال مشاركته في قمة التعاون الصيني الأفريقي في بكين أمس الخميس، بتصنيف قوات الدعم السريع «مجموعة إرهابية» والمساعدة في القضاء عليها. وقال: «هدفت الميليشيا (الدعم) بتمردها إلى الاستيلاء على السلطة بقوة السلاح، وخدمة لأطماع قوى إقليمية غير راشدة، فشنت الحرب على المواطنين العزّل ومؤسسات الدولة».

(الأناضول)

البحرين تُفرج عن 457 سجيناً بموجب عفو

أفرجت السلطات في البحرين، بموجب عفو ملكي أمس الخميس، عن 457 سجيناً، بمن فيهم سجناء رأي اعتُقلوا خلال احتجاجات قبل أكثر من عقد. وذكر معهد البحرين للحقوق والديمقراطية، الذي يتخذ لندن مقراً له، في بيان أن ما لا يقلّ عن 100 سجين رأي هم من بين المفرج عنهم. وأظهرت مقاطع فيديو نُشرت على مواقع التواصل الاجتماعي لحظات لمّ شمل العائلات بالمُفرَج عنهم.

(فرانس برس)

نوري المالكي يحذّر من انهيار النظام في العراق

دعا نوري المالكي (الصورة)، زعيم ائتلاف «دولة القانون» المنضوي في تحالف الإطار التنسيقي الحاكم في العراق، في بيان أمس الخميس، إلى عدم تجاوز السلطة القضائية في البلاد، معتبراً أنّ ذلك «أكثر خطراً من الإرهاب»، محذراً من انهيار النظام السياسي. وجاء بيان المالكي رداً على تصريحات رئيس هيئة النزاهة العراقية، حيدر حنون، بشأن ملف «سرقة القرن»، إذ أطلق من أربيل، أول من أمس الأربعاء، سيلاً من الاتهامات للسلطة القضائية.

(العربي الجديد)

تركيا: تحييد 40 «إرهابياً» في 7 أيام

أعلنت وزارة الدفاع التركية، أمس الخميس، أن قواتها «حيّدت 40 إرهابياً» خلال العمليات التي جرت في الأيام السبعة الماضية، شمالي العراق وسورية. وقال مستشار العلاقات العامة والإعلام في الوزارة زكي أق تورك، في مؤتمر صحافي في أنقرة، إن «عدد الإرهابيين الذين تم تحييدهم منذ بداية العام الجاري ارتفع إلى 1868». ولفت إلى «تدمير 20 موقعاً لحزب العمال الكردستاني شمال العراق خلال عملية جوية نفذتها القوات التركية في 2 سبتمبر/ أيلول الحالي».

(الأناضول)

أوروبا تطالب الحوثيين بإطلاق سراح موظفين أمميين

طالب الاتحاد الأوروبي، أمس الخميس، جماعة الحوثيين في اليمن بإطلاق سراح موظفين أمميين محتجزين منذ أكثر من 90 يوماً. وقالت بعثة الاتحاد الأوروبي في اليمن، في بيان، إن «استمرار احتجازهم دون أي تواصل معهم لأكثر من 90 يوماً حتى الآن يعيق بشدة قدرة المجتمع الدولي على مساعدة ملايين اليمنيين المحتاجين إلى المساعدات بشكل عاجل». وأعلنت دعمها للدعوات الدولية المتكررة للإفراج الفوري وغير المشروط عنهم.

(الأناضول)

إضاءة

البرامج السياسية تغيب عن الحملات الانتخابية الأردنية

تغيب البرامج السياسية عن الحملات الانتخابية في الأردن، وهو ما يعزوه مراقبون إلى أن أحزاباً كثيرة أُنشئت حديثاً، فيما يغيب الانسجام الفكري عن العديد من التكتلات والتحالفات، ليبرز التركيز على الأفراد والأشخاص في تقديم أنفسهم للناخبين

عمّان ـ **انور الزيادات**

لا تزال القوائم الحزبية العامة والقوائم المحلية، وهي تستعد لانتخابات مجلس النواب الأردني في العاشر من سبتمبر/ أيلول الحالي، رهينة الذهنية القديمة القائمة على الاهتمام والتركيز على الأفراد والأشخاص في تقديم نفسها للناخبين. وتغيب البرامج عن الحملات الانتخابية في الأردن بينما تحضر الشعارات العامة، ما سينعكس على مشاركة الأردنيين في الانتخابات المقبلة، والتي ستكون بمثابة استفتاء على منظومة التحديث السياسي في المملكة أخيراً. ويمنح ذلك التحديث الأحزاب إمكانية فرض نفسها في المعادلة السياسية، إذ يخصص للأحزاب في الانتخابات النيابية للعام الحالي 41 مقعداً، أي نسبة 30% من مقاعد مجلس النواب المكوّن من 138 مقعداً، وسترتفع هذه النسبة في المجلس اللاحق إلى 50%، وإلى 65% في المجلس الذي يليه.

ولم تظهر الأحزاب السياسية خلال الحملات الانتخابية في الأردن بالشكل المطلوب من ناحية الصبغة البرامجية، والتي هي أساس قيام الأحزاب. وتغيب القضايا المتعلقة بقضايا الأمة، خصوصاً عن القوائم المحلية وبعض القوائم الحزبية، كما يظهر أيضاً ضعف الدعاية الانتخابية المعتمدة بشكل كبير على اللافتات التقليدية وصور المرشحين الفردية التي تغزو الشوارع وأعمدة الإنارة وإشارات المرور. وبحسب الهيئة المستقلة للانتخاب في الأردن، فإن عدد القوائم والتحالفات الحزبية التي تقدمت بطلبات الترشح في الدائرة العامة يبلغ 25 قائمة، تضم 697 مرشحاً ومرشحة، تمثل 36 حزباً من أصل 38 حزباً مسجلاً، فيما يبلغ عدد القوائم المحلية 172، وعدد مرشحيها 937.

وحول الحملات الانتخابية في الأردن وظاهرة غياب القضايا العامة عنها، يقول عضو اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية إبراهيم البدور، لـ«العربي الجديد»، إن «فكرة تطوير المنظومة السياسية بُنيت على العمل الجماعي، فالعمل خلال الفترات السابقة في مجلس النواب كان فردياً، والنائب الفرد لا يستطيع التغيير دون أن يكون هناك عمل جماعي». ولهذا، وفق البدور، «أجريت تغييرات على النظام الداخلي لمجلس النواب لخلق تكتلات، لكنها لم تفِ بالغرض»، موضحاً أن «هذه التكتلات متحركة، فأعضاؤها لا يرتبطون بمبدأ فكري أو سياسي موحد، بل ما تجمعهم هي الصداقة، أما عند التصويت فهم غير منسجمين». ويضيف: «اليوم جرى العمل على هذه التكتلات قبل الانتخابات من خلال المنظومة الحزبية والتوافق الفكري، لتصبح مقاعد القوائم العامة للأحزاب وليس للأفراد، ما يعني أن جميع نواب الحزب في الفترة المقبلة سيكون لهم موقف موحد من أي قضية يجري التصويت عليها». ويرى البدور أن واقع الحملات الانتخابية في الأردن من «انتشار صور المرشحين وغياب الشعارات وصور القوائم العامة، يكشف أن الفكرة غير ناضجة، خصوصاً أن العديد من الأحزاب جديدة، وعمرها لا يتجاوز العامين، وهي في المرحلة الأولى من العمل السياسي الجماعي»، ويشير إلى أن «فكرة العمل الجماعي ستتبلور أكثر خلال عامي 2028 و2032». وبحسب البدور، فإن «إعطاء الأحزاب هذه النسبة من المقاعد فكرة نبيلة، لكن تطبيقها على الأرض لم يرقَ لتحقيق الأهداف الأساسية لتطوير وتحديث المنظومة السياسية، فالأحزاب بغالبيتها تعتمد على الشخصيات التي تنتمي للحزب أكثر من البرامج»، مضيفاً أن «قلة من الأحزاب وضعت برامج حقيقية».

ويقول إن «الأردنيين خلال 35 سنة اعتادوا على أسلوب سياسي واحد، فيما تغيير المنظومة السياسية يحتاج إلى الكثير من الوقت». ويعتبر البدور أن «تقليص المقاعد المحلية، ومنح جزء أكبر للمقاعد الحزبية، سيساعد على ترسيخ العمل الجماعي»، مرجحاً «تخصيص مقاعد في الدوائر المحلية لتكون باسم الأحزاب خلال الانتخابات في الأعوام المقبلة».

بدوره، يقول مدير مركز الحياة راصد لمراقبة الانتخابات، عامر بني عامر، لـ«العربي الجديد»، إن «الأحزاب الأردنية، حتى الأيديولوجية والتاريخية منها، شهدت دائماً انشقاقات وانسحابات بعد انتخاب الأمين العام، فالفردية تحضر في الكثير من الأحيان، وهو ما انعكس على واقع الانتخابات والدعاية الانتخابية». ويرى أنه «حالياً هناك بعض العمل الجماعي، ولكنه ليس السمة الغالبة، وهذه خطوة أولى نحو العمل السياسي الجماعي في البلاد». ويعتبر بني عامر أن «الكتل الحزبية في البرلمان المقبل ستتناغم إلى حد ما، وستقدم نموذجاً للانتقال إلى المرحلة الثانية، لمزيد من العمل الجماعي والتخلص من الفردية بالتدريج»، موضحاً أنه «بسبب الفردية كانت الكتل البرلمانية في مجالس النواب السابقة هلامية، ما انعكس على ضعف الرقابة والتشريع». ويعزو بني عامر «غياب البرامج ضمن الحملات الانتخابية في الأردن واعتماد المرشحين على تعليق صورهم في الكثير من الأحيان دون شعارات، إلى أسباب تاريخية، واعتماد المرشحين على أسمائهم وعلاقاتهم الشخصية والاجتماعية والعشائرية والجغرافية للوصول إلى المجلس». لكن بعد الانتخابات، يقول بني عامر إن المرشحين «سيكتشفون أن الاعتماد على نشر الصور وإنفاق أموالهم على هذه الدعاية بلا فائدة، وأن من اعتمدوا على طرح الأفكار هم الأكثر حظاً بالنجاح». ووفق بني عامر، فإنّ تراجع الشعارات القومية والوطنية المتعلقة بقضايا الأمة يعود إلى «إدراك المواطن الأردني أن مجلس النواب غير قادر على إحداث تغيير في السياسة الخارجية، وقناعته أيضاً أن خيارات الأردن محدودة، وهذا ينعكس على المرشحين».

من جهته، يقول الكاتب الصحافي الأردني محمد سويدان، لـ«العربي الجديد»، إن «الدعاية الانتخابية الحالية قديمة عفا عليها الزمن ولم تراع التطورات التكنولوجية، وأغلب المرشحين اعتمدوا على صورهم وأناقتهم دون تقديم أفكار وبرامج». ويعتبر أن «الناخب اليوم واع ويريد برامج تقنعه وتتلاءم مع أفكاره، ولا يريد مرشحاً صاحب مال، وخالياً فكرياً»، مضيفاً «للأسف هناك بعض المرشحين يعتقدون أنهم بتقديم المصالح ومحاولة شراء الأصوات سيصلون إلى البرلمان دون تقديم برامج». ويلفت سويدان إلى أن «الاعتماد خلال الحملات الانتخابية في الأردن على إظهار الصور دون تقديم الأفكار، يدل على أن هذه الأحزاب والقوائم بلا برامج حقيقية». ويشير سويدان إلى أن العديد من برامج الأحزاب «غير الأيديولوجية» تتشابه في الأفكار وتختلف بالأسماء، وأحياناً «تشعر أنها قص ولصق، لكن طبعاً هناك استثناءات». ويرى أن «غياب الأفكار العميقة يعود إلى أن أغلب الأحزاب تشكلت حديثاً لخوض الانتخابات النيابية، لكنها من دون امتداد تاريخي». ويقول إن هذه الأحزاب تعتقد «أن صوراً لمرشحة جميلة أو صورة أنيقة لمرشح ستجلب الأصوات»، لافتاً إلى أن «أغلب اللقاءات الجماهيرية للمرشحين والأحزاب لا تخاطب العقل بل تتجه لعاطفة المواطن. وتقديم الولائم للحضور في المهرجانات الانتخابية، وهي محاولات لكسب الأصوات بطرق غير سليمة». ويقول إن «مشاركة الأردنيين في الانتخابات السابقة لم تتجاوز 30%». وهذه الدعاية (الحالية) ربما ستساعد بعزوف الكثير من الأشخاص عن المشاركة بالانتخابات، وربما ستكون نسبة المشاركة متدنية بسبب عدم تقديم برامج تدفع الناخب للذهاب إلى صناديق الاقتراع».

في أحد مراكز الاقتراع، عمّان، 8 نوفمبر 2020 (خليل مزرعاوي/فرانس برس)

تقرير

غابت عن نقاشات المرشحين الثلاثة للانتخابات الرئاسية الجزائرية التي ستجرى غداً السبت خمس قضايا، فيما يعتقد متابعون لمجريات حملة الانتخابات أن هناك احتمالات أن يكون هناك توافق بين المرشحين بشأن العناوين التي يتعيّن تجاوزها خلال الحملة

مقرّ حملة تبّون في الجزائر العاصمة أمس (فرانس برس)

الانتخابات الجزائرية
خمس قضايا غابت عن نقاشات الحملة الانتخابية

سؤال الاستقالية

ظلت قضية استقالية العدالة والقضاء في الجزائر احد الهواجس التي رافقت جميع محطات التحول السياسي في البلاد منذ عقود، إذ غالبا ما ينظر المجتمع السياسي والمدني والحقوقي الى العدالة بوصفه قطاعا وظيفيا تستخدمه السلطة ضد المعارضين لخيارا تها، وهو ما تنفيه الاخيرة.

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

شكّلت حزمة كبيرة من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية أولويات في نقاشات حملة المرشحين الثلاثة في الانتخابات الجزائرية المقررة السبت المقبل، الرئيس عبد المجيد تبون، ورئيس حركة مجتمع السلم عبد العالي حساني، والسكرتير الأول لجبهة القوى الاشتراكية يوسف أوشيش، لكن عدداً من القضايا الأخرى بالغة الأهمية، بدا أنها كانت أقل حضوراً في الخطاب الانتخابي لأسباب متعددة.

خمس قضايا بالغة الأهمية، غابت عن النقاشات السياسية خلال حملة الانتخابات الجزائرية أو لم تحظ بما يكفي من الانشغال السياسي مقارنة بأهميتها وصلاتها بأزمات الجزائر، ولكونها قضايا حساسة تفرض نفسها في الواقع الجزائري، أولها مسألة الحريات. فعلى الرغم من القلق السياسي الذي تعبّر عنه بشكل مستمر قوى وأحزاب مختلفة بشأن تراجع منسوب الحريات، وتآكل مكاسب حُقّقت في السابق في هذا المجال وفي مجال حرية الصحافة والعمل النقابي وحقّ التنظم والتظاهر، إلا أن الحملة الانتخابية لم تكن منصة لطرح هذا الموضوع على نحو كافٍ، وهو ما ينتقد بشأنه نشطاء مستقلون المرشحين، خصوصاً أوشيش وحساني كونهما يمثلان خطاً للمعارضة، مع الإقرار بأن كليهما طرحا تعهدات بشأن توسيع الحريات واستعادة نسق يتيح الحد من التضييق على الحقوق والحريات.

ملف استقلالية العدالة والقضاء الذي كان يشكل أحد أبرز ركائز الخطاب السياسي والانتخابي، بالنسبة للمرشحين والأحزاب في المحطات السياسية والاستحقاقات الانتخابية خصوصاً، حتى وإن كان المرشحون تطرقوا إليه ضمن الحديث عن إصلاح النظام السياسي والفصل بين السلطات، إلا أن هذا الملف هو الآخر من بين الملفات التي لم يبرز النقاش بشأنها بالقدر الكافي في حملة رئاسيات 2024. وتُطرح شكوك حول استقلالية السلطة القضائية من المجتمع السياسي والمدني غير المنتظم، خصوصاً النشطاء المستقلين، بل فضّلا إدماجه ضمن سياق الحديث عن قضايا الإصلاح السياسي وتحقيق استقلالية أكبر للمؤسسة النيابية ومؤسسات الحكم المحلي، وبناء مجتمع مدني قوي وغير ريعي، وإعادة تشكيل الخريطة السياسية على أساس تمثيلي حقيقي.

خارج القضايا السياسية الآنفة الذكر، لم يشكل ملف الهجرة غير النظامية، نقاشاً حقيقياً في الانتخابات الجزائرية على الرغم من أن القضية ما زالت تطرح نفسها بحدة على كل الأصعدة. كما أن حملة الانتخابات الجزائرية تزامنت مع حديث عن عودة لافتة لهذه الظاهرة، بعد ورود تقارير عن وصول مستمر لقوارب المهاجرين (يوصفون في الجزائر بالحراقة)، إلى السواحل الإسبانية خصوصاً. ولم يتطور النقاش بشأن الهجرة غير النظامية إلى فحص عميق لدوافع هجرة الشباب والإصرار على المخاطرة، على الرغم من التسهيلات التي تقدمها الحكومة للشباب في ما يتعلق بإسناد القروض ودعم إطلاق المبادرات المهنية والاقتصادية والتجارية الحرة، وإلى طرح حلول واقعية مقنعة للشباب بذلك. كما لم يستغل المرشحان المنافسان لتبون المسألة لتقديمها كحالة فشل للسياسات الحكومية المتعلقة بالإحاطة بالشباب، ملف آخر بدا فيه النقاش محدوداً، يتعلق بالمسألة الدينية والأمازيغية والقضايا الهوياتية، وهي قضايا كانت في سابق الاستحقاقات السياسية والانتخابية محور جدل وخلاف ومناكفة بين القوى والأحزاب والمرشحين، لكنها سحبت إلى حد كبير من مجالات النقاش السياسي خلال حملة الانتخابات الجزائرية الحالية، وعُد ذلك أمراً إيجابياً. ويمكن تفسير ذلك بترسخ قناعة لدى القوى المشاركة في الانتخابات الجزائرية بضرورة تجاوز هذا النقاش، والحديث في المقابل عن القواسم المشتركة والجامعة للجزائريين، والسعي لتعزيز المشترك الثقافي وتحويله إلى عامل توحيد وإثراء للمكوّن المجتمعي في الجزائر، وسحب توظيفها من حركات سياسية تعمل على إثارة الفتنة والانقسام في البلاد.

ويعتقد متابعون لمجريات حملة الانتخابات الجزائرية أن هناك احتمالات أن يكون هناك توافق بين المرشحين الثلاثة بشأن العناوين التي يتعيّن تجاوزها خلال الحملة الانتخابية، أخذاً بعين الاعتبار التوازنات السياسية والظروف التي تجري فيها الانتخابات. وكان أوشيش رد على ملاحظات وانتقادات طاولته بشأن عدم إثارة هذه القضايا بالحدة والشكل المطلوبين، وقال، لـ«العربي الجديد»، إنه هو وحزبه جبهة القوى الاشتراكية «لم يتوقفوا يوماً عن الدفاع عن ملف الحريات وملف معتقلي الرأي، وإلغاء كل القوانين المقيدة للحريات»، وكذا «سحب أو إعادة النظر في كل القوانين الجائرة المؤطرة للحياة العامة، وتكريس دولة القانون والحريات والديمقراطية وضمان استقلالية العدالة، وإعادة الاعتبار للحريات السياسية، الجمعوية والنقابية». وأكد رئيس حركة مجتمع السلم عبد العالي حساني، في آخر خطاب له الثلاثاء الماضي، التزامه «بتوسيع هامش الحريات وتجريم كل مساس من أي جهة حكومية للحريات، وإنجاز إصلاح دستوري وقانوني لبيئة الحكم، تتضمن خصوصاً دسترة تجريم الاعتداء على الحريات المنصوص عليها قانوناً، والضمان الفعلي للفصل والتوازن بين السلطات، وتعميق حق المساءلة والرقابة على عمل السلطات العمومية، وتسهيل وتبسيط إجراءات تأسيس الأحزاب والجمعيات، ومراجعة القوانين ذات الصلة بالنشاط السياسي والنقابي والمدني».

لوحظ خفوت لافت في الحديث عن مطلب الانتقال الديمقراطي

لم يجر نقاش حقيقي حول ملف الهجرة غير النظامية

عن السلطة السياسية، بينما ينفي الخطاب الرسمي ذلك، ويعلن إنجازه تقدماً كبيراً باتجاه تعزيز استقلالية المؤسسة القضائية، يرتبط ذلك في الاتجاه نفسه بمسألة الانتقال الديمقراطي التي كانت أهم مطالب الحراك الشعبي الذي اندلع في فبراير/شباط 2019. وبخلاف ما كان متوقعاً أن يتمركز الانتقال الديمقراطي في قلب النقاش في الانتخابات الجزائرية لكون أن سياق انتخابات السابع من سبتمبر/أيلول الحالي يأتي بعد خمس سنوات من الحراك الذي كان فيه الانتقال الديمقراطي أبرز مطلب سياسي وشعبي، فإنه لوحظ في خضم الحملة الانتخابية للمرشحين الثلاثة خفوت لافت في الحديث عن هذا المطلب. وبدا أن هناك تجاوزاً نسبياً لهذا المطلب. وإذا كان الأمر مفهوماً بالنسبة لتبون، كونه يعتبر أنه أنجز إصلاحات سياسية عزّزت المسار الديمقراطي، إلا أن المرشحين الآخرين، حساني وأوشيش، كانت لديهما مساحة أكبر لتبنّي هذا المطلب بالقدر الذي يطالب به قطاع واسع من الحراكيين، بينما ينفي الخطاب الرسمي ذلك، ويعلن إنجازه تقدماً كبيراً باتجاه تعزيز استقلالية المؤسسة القضائية. يرتبط ذلك في الاتجاه نفسه بمسألة الانتقال الديمقراطي التي كانت أهم مطالب الحراك الشعبي الذي اندلع في فبراير/شباط 2019. وبخلاف ما كان متوقعاً أن يتمركز الانتقال الديمقراطي في قلب النقاش في الانتخابات الجزائرية لكون أن سياق انتخابات السابع من سبتمبر/أيلول الحالي يأتي بعد خمس سنوات من الحراك الذي كان فيه الانتقال الديمقراطي أبرز مطلب سياسي وشعبي، فإنه لوحظ في خضم الحملة الانتخابية للمرشحين الثلاثة خفوت لافت في الحديث عن هذا المطلب. وبدا أن هناك تجاوزاً نسبياً لهذا المطلب. وإذا كان الأمر مفهوماً بالنسبة لتبون، كونه يعتبر أنه أنجز إصلاحات سياسية عزّزت المسار الديمقراطي، إلا أن المرشحين الآخرين، حساني وأوشيش، كانت لديهما مساحة أكبر لتبنّي هذا المطلب بالقدر الذي يطالب به قطاع واسع من الحراكيين، بينما ينفي الخطاب الرسمي ذلك، ويعلن إنجازه تقدماً كبيراً باتجاه تعزيز استقلالية المؤسسة القضائية. يرتبط ذلك في الاتجاه نفسه بمسألة الانتقال الديمقراطي التي كانت أهم مطالب الحراك الشعبي الذي اندلع في فبراير/شباط 2019. وبخلاف ما كان متوقعاً أن يتمركز الانتقال الديمقراطي في قلب النقاش في الانتخابات الجزائرية لكون أن سياق انتخابات السابع من سبتمبر/أيلول الحالي يأتي بعد خمس سنوات من الحراك الذي كان فيه الانتقال الديمقراطي أبرز مطلب سياسي وشعبي، فإنه لوحظ في خضم الحملة الانتخابية للمرشحين الثلاثة خفوت لافت في الحديث عن هذا المطلب. وبدا أن هناك تجاوزاً نسبياً لهذا المطلب. وإذا كان الأمر مفهوماً بالنسبة لتبون، كونه يعتبر أنه أنجز إصلاحات سياسية عزّزت المسار الديمقراطي، إلا أن المرشحين الآخرين، حساني وأوشيش، كانت لديهما مساحة أكبر لتبنّي هذا المطلب بالقدر الذي يطالب به قطاع واسع من الحراكيين، بينما ينفي الخطاب الرسمي ذلك، ويعلن إنجازه تقدماً كبيراً باتجاه تعزيز استقلالية المؤسسة القضائية. يرتبط ذلك في الاتجاه نفسه بمسألة الانتقال الديمقراطي التي كانت أهم مطالب الحراك الشعبي الذي اندلع في فبراير/شباط 2019. وبخلاف ما كان متوقعاً أن يتمركز الانتقال الديمقراطي في قلب النقاش في الانتخابات الجزائرية لكون أن سياق انتخابات السابع من سبتمبر/أيلول الحالي يأتي بعد خمس سنوات من الحراك الذي كان فيه الانتقال الديمقراطي أبرز مطلب سياسي وشعبي، فإنه لوحظ في خضم الحملة الانتخابية للمرشحين الثلاثة خفوت لافت في الحديث عن هذا المطلب. وبدا أن هناك تجاوزاً نسبياً لهذا المطلب. وإذا كان الأمر مفهوماً بالنسبة لتبون، كونه يعتبر أنه أنجز إصلاحات سياسية عزّزت المسار الديمقراطي، إلا أن المرشحين الآخرين، حساني وأوشيش، كانت لديهما مساحة أكبر لتبنّي هذا المطلب بالقدر الذي يطالب به قطاع واسع

بورتريه

لعب التدرج الوظيفي في حياة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون دوراً في مساعدته على إدارة شؤون الدولة في ظروف صعبة، متشبعاً بنهج الرئيس الراحل هواري بومدين في مشروع بناء الدولة

عبد المجيد تبون
محاولة استدعاء البومدينية في مشروع بناء الدولة

لا يوجد في سيرة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون المرشح لولاية رئاسية ثانية، ما يشير إلى تنشئته السياسية، إذ لم يكن على صلة بمدارس التكوين السياسي، كالكشافة والحزب وغيرها، لكنه يتفرد بكونه المسؤول الجزائري الوحيد الذي مرّ خلال مسار تدرجه في المسؤولية الحكومية، بكامل المحطات تقريباً، فشغل كل مناصب الوظيفة الإدارية، بداية من رئيس دائرة (مقاطعة)، منذ السبعينيات إلى حاكم ولاية فمساعد وزير، فوزير في عدد من الوزارات، ثم رئيس حكومة قبل أن ينتخب رئيساً للجمهورية. هذا التدرج الوظيفي لعب دوراً في مساعدته على إدارة شؤون الدولة في ظروف صعبة، متشبعاً بالنهج والفكرة البومدينية (نسبة للرئيس الراحل هواري بومدين) في مشروع بناء الدولة.

مرحلة الصعود

ينقل الموقع الرسمي للرئاسة الجمهورية أن عبد المجيد تبون وُلد في 17 نوفمبر/تشرين الثاني 1945 بمشرية في ولاية النعامة جنوب غربي الجزائر، «من أب أمازيغي من منطقة بوسمغون بولاية البيض، وأم من أصل عربي من نواحي رباوت بولاية البيض». ولم تكن الإشارة إلى هذا المعطى وإشاعة تداوله على نطاق عام، إلا في سياق توسيع قاعدة الرئيس وجمعه بين مكونيْن أساسيين من مكونات النسيج المجتمعي الجزائري.

بعد ثمانية أشهر من ولادته، تنقلت عائلة عبد المجيد تبون من ولاية النعامة للعيش في ولاية سيدي بلعباس بسبب مضايقات وتعسف المستعمر الفرنسي (الإدارة، الدرك) ضد والده أحمد تبون بسبب خطاباته الوطنية، بالنظر إلى انتمائه لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين. بدأ عبد المجيد تبون تعليمه في المدرسة الفرنسية بولاية سيدي بلعباس غربي الجزائر، ثم في المدرسة الحرة للأئمة، قبل أن يواصل دراسته في منطقة البيض غربي البلاد حتى حصوله على شهادة التعليم المتوسط، انتقل بعدها للدراسة في الصف الثانوي. ثلاث سنوات بعد الاستقلال، عام 1965، حصل عبد المجيد تبون على شهادة البكالوريا، وانضم بفضل ذلك إلى المدرسة الوطنية للإدارة، التي كانت متخصصة في تكوين قيادات الدولة، ليتخرج منها سنة 1969.

في تلك الفترة التي كانت فيها الجزائر الدولة الناشئة بصدد تشكيل منظومتها الإدارية، عُيّن تبون مسؤولاً إدارياً في بشار جنوب غربي الجزائر، قبل ترقيته إلى منصب أمين عام (مساعد حاكم الولاية) شغلها في ثلاث ولايات وسط البلاد حتى 1982، ثم حاكماً في ثلاث ولايات. وفي عام 1991 بدأ تبون مرحلة صعود أخرى نحو الحكومة، عندما قرر رئيس الحكومة وقتها سيد أحمد غزالي، إلحاقه بالحكومة وزيرا منتدبا مكلفاً بالجماعات المحلية، لكن ذلك لم يدم سوى سنة واحدة. ففي العام التالي، ومع تفجر الأزمة الأمنية في البلاد وتوقيف المسار الانتخابي في يناير/كانون الثاني 1992 وسقوط حكومة غزالي، غادر عبد المجيد تبون الحكومة واستقر لسنوات في جنوبي البلاد. وقد تكون هذه الفترة، وعمله قبل ذلك في عدة ولايات في الصحراء ومناطق عمق الجزائر، هي التي شكلت تصورات واضحة عن مشكلات هذه المناطق، وتفسر اهتمام تبون بالجنوب.

أطيح تبون من رئاسة الحكومة بعد أقل من 3 أشهر من تعيينه

«المظلومية السياسية» وضعته في مكان جيد للفوز بالرئاسة

بعد تسلم الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة الحكم عام 1999، عاد تبون إلى الحكومة وزيراً للاتصال والثقافة، ثم وزيراً منتدباً مُكلفاً بالجماعات المحلية للمرة الثانية. وفي عام 2001 جرى تعيينه وزيراً للسكن لفترة قصيرة حتى العام 2002. وفي هذه الوزارة أطلق تبون أحد أكبر برامج الحصول على سكن بنظام الإيجار (عقد إيجار ينتهي بتملك المسكن)، قضى بعدها عشر سنوات خارج الحكومة. وقال عنها، في حوارات سابقة: «بقيت عشر سنوات في بيتي، كما أن أياً من أبنائي لم يدرسوا في الخارج، وهم أبناء المدرسة الجزائرية، وحتى وأنا وزير للسكن، لم أمنح أيا منهم سكنا».

ظروف الوصول للرئاسة

انتظر عبد المجيد تبون حتى 2012، ليعاد استدعاؤه مجدداً إلى الحكومة، لشغل منصب وزير السكن، ثم وزيراً للتجارة سنة 2017. مباشرة بعد الانتخابات النيابية، عيّنه بوتفليقة رئيساً للحكومة في مايو/أيار 2017، أعلن خلالها الحرب على الكارتل المالي الذي كان يقوده رجل الأعمال علي حداد. لكن هذا الأخير المتحالف مع الفريق الرئاسي بقيادة السعيد بوتفليقة شقيق عبد العزيز بوتفليقة، شن حملة سياسية وإعلامية مسيئة ضد تبون، قادت إلى الإطاحة به من رئاسة الحكومة بعد أقل من ثلاثة أشهر من تعيينه. كما تم تلفيق تهم لنجله خالد بالتورط مع مهربي كوكايين عام 2018، لكن العدالة برأته لاحقاً بكون القضية كانت ملفقة لاستهداف تبون، بحسب ما قال رئيس الحكومة الموقوف في السجن بسبب الفساد عبد المالك سلال خلال إحدى محاكماته.

وبقدر ما كان هذا الاستهداف فترة حالكة في مسار تبون، فإنه لعب دوراً في المرحلة اللاحقة عندما بدأ الحراك الشعبي ضد بوتفليقة ونظامه السياسي والمالي، بحيث أنقذ ذلك تبون الذي كان خارج الحكومة، كما أن هذه «المظلومية السياسية»، من نفس الأطراف التي يصفها الحراك «بالعصابة» ويطالب بملاحقتها، وضعته في مكان جيد للمنافسة على منصب الرئاسة في الانتخابات التي جرت في 12 ديسمبر/كانون الأول 2019، والتي فاز فيها تبون بالرئاسة بعدما حصل على نسبة 58% من الأصوات. تبرز في سيرة عبد المجيد تبون الوظيفة والفكر الإداري بشكل أكثر من أي قناعات سياسية واضحة، إذ لا يُعرف لتبون نضال في أحزاب وحواضن سياسية ومدنية، عدا انتمائه إلى جبهة التحرير الوطني، الذي كان أمراً ملزماً للمسؤولين قبل عهد التعددية السياسية. يفسر هذا إلى حد ما محاولته في ولايته الرئاسية الأولى تجاوز الأحزاب السياسية، والاعتماد على قوى المجتمع المدني والزوايا الدينية والصوفية، التي يقر تبون بانحيازه لها، ما دفعه إلى اختيار شيخ الطريقة الرحمانية الشيخ محمد القاسمي عميداً لجامع الجزائر، بحكم سيرة والده الذي كان متصوفاً، بيد أنه يستدعي في الغالب نموذج الزعيم الراحل هواري بومدين، ويحاول إعادة نهج الصرامة والخيارات الوطنية التي تبناها بومدين، واهتمامه بسكان الريف والزراعة، حيث أظهر تبون في كثير من المناسبات تأثره الشديد به وبسيرته السياسية وقراراته الوطنية ودفاعه عن السيادة الجزائرية.

تبون في الجزائر، 21 نوفمبر 2023 (عيسى تراي/الأناضول)

عثمان...

شرق غرب

اليابان وأستراليا تطوّران المناورات العسكرية

اتفقت اليابان وأستراليا، أمس الخميس، على زيادة وتيرة المناورات العسكرية المشتركة بين البلدين، فيما أعرب وزراء خارجية ودفاع البلدين، في بيان مشترك، عن مخاوفهم بشأن التوغلات الصينية مؤخراً في المجال الجوي والمياه الإقليمية اليابانية. وقالت وزيرة خارجية أستراليا بيني وونغ (الصورة)، للصحافيين، إن الوزراء ناقشوا المزيد من التعاون الأمني، في سياق الدعم المشترك من أجل تحقيق السلام والاستقرار في مضيق تايوان.

(أسوشييتد برس)

الولايات المتحدة توقّف إطلاق سراح 135 سجيناً من نيكاراغوا

أعلنت الولايات المتحدة، أمس الخميس، أنها نجحت في تأمين إطلاق سراح 135 سجيناً سياسياً من نيكاراغوا. وقال البيت الأبيض إن السجناء شملوا أعضاء في منظمات دينية وطلابا وآخرين يعتبرهم الرئيس دانيال أورتيغا وفريقه «تهديدا لحكمهم الاستبدادي»، من جهتها، أوضحت الخارجية الأميركية أن السجناء المفرج عنهم وصلوا أمس إلى غواتيمالا، وسوف تتاح لهم الفرصة للانتقال إلى الولايات المتحدة. وقال وزير الخارجية أنتوني بلينكن في بيان: «نحث على الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع السجناء السياسيين وسجناء الرأي في نيكاراغوا... يريد الشعب النيكاراغوي استعادة الديمقراطية».

(فرانس برس)

ستولتنبرغ لا يرى تهديداً حالياً لدول «ناتو»

أعلن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (ناتو) ينس ستولتنبرغ، في تصريح صحافي في أوسلو أمس الخميس، أنه لا يرى أي تهديد عسكري حالياً للدول الأعضاء في التحالف العسكري. لكن ستولتنبرغ أشار، من جهة ثانية، إلى أن هناك تهديداً مستمراً بالإرهاب والهجمات الإلكترونية والتخريب.

(رويترز)

رئيس وزراء بنغلادش: على حسينة التزام الصمت

أعلن رئيس الحكومة البنغلادشية المؤقتة محمد يونس (الصورة)، في تصريح لوسائل إعلام هندية، أمس الخميس، أن على رئيسة الوزراء المخلوعة الشيخة حسينة «التزام الصمت» أثناء مقامها في الهند حتى يتم إعادتها إلى بنغلادش للمحاكمة. وقال: «إذا أرادت الهند الاحتفاظ بها حتى الوقت الذي تريد فيه بنغلادش عودتها، فإن الشرط هو أن عليها التزام الصمت».

(فرانس برس)

سيول: بيونغ يانغ ترسل نفايات

أعلنت هيئة الأركان المشتركة في كوريا الجنوبية، في بيان أمس الخميس، أن كوريا الشمالية تطلق المزيد من البالونات التي تحمل القمامة باتجاه كوريا الجنوبية. وقالت هيئة الأركان إنها رصدت المزيد من البالونات التي تم إطلاقها من كوريا الشمالية، أمس الخميس، بعد بدء إطلاقها مساء أول من الأربعاء، مشيرة إلى أنها أطلقت 420 بالوناً، تم اكتشاف حوالي 20 منها في العاصمة سيول، ومقاطعة غيونغي القريبة.

(أسوشييتد برس)

خاص

لا اختراقات كبرى في قمة السيسي وأردوغان

شكّلت قمة الرئيسين التركي والمصري في أنقرة، فرصة لتعزيز المصالحة بين البلدين، من دون تحقيق أي اختراق كبير في الملفات الخلافية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

لم تحدث القمة التي انعقدت بين الرئيسين، المصري عبد الفتاح السيسي، والتركي رجب طيب أردوغان، في أنقرة، أول من أمس الأربعاء، أي اختراق يذكر، في أي من الملفات السياسية العالقة الكبرى بين البلدين، لا سيما المرتبطة بملف شرق المتوسط وتعيين الحدود البحرية، وأيضاً على مستوى الخلاف بين الطرفين في ليبيا، إذ بقي الوضع كما هو عليه تقريباً في هذين الملفّين الأساسيين، مع اتفاق فقط بعد قمة السيسي وأردوغان، على استمرار التشاور بين البلدين حولهما، بحسب ما كشفته معلومات توفرت لـ«العربي الجديد» حول نتائج أعمال القمة، التي طغت عليها الجوانب الاقتصادية والتجارية.

ويعتبر عدم التوصل إلى اتفاق بين مصر وتركيا حول تعيين الحدود البحرية في منطقة شرق المتوسط، تأجيلاً لمسألة حاسمة وأساسية في العلاقة بين البلدين، إذ إن ذلك الاتفاق من شأنه أن يسمح لكل منهما بالحصول على نصيب من ثروات الغاز الطبيعي الموجودة في المنطقة. وفي الملف الليبي، اكتفى الإعلان المشترك الذي صدر بعيد قمة السيسي وأردوغان الأربعاء، بتأكيد «تطلعهما لدعم عملية سياسية بملكية وقيادة ليبية، وبتسهيل من قبل الأمم المتحدة بهدف الحفاظ على أمن واستقرار وسيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية ووحدتها السياسية»، من دون التوصل لاتفاق عملي لتنفيذ ذلك.

وأشارت المعلومات إلى أن العديد من الملفات السياسية الأخرى، التي تباحث الرئيسان المصري والتركي حولها، لم تصل إلى نتيجة فعّالة على الأرض، وعلى رأسها ملف الحرب على قطاع غزة، إذ توقع البعض أن تشهد قمة السيسي وأردوغان اتفاقاً على تنسيق المواقف بين القاهرة وأنقرة من أجل اتباع مسار معين من شأنه أن يضغط على حكومة الاحتلال الإسرائيلي لوقف الحرب، مثل المسار القانوني الخاص بملاحقة رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو في المحكمة الجنائية الدولية، أو المسار الآخر الخاص بالدعوى المرفوعة من جنوب أفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، ولكن أياً من ذلك لم يتم الاتفاق عليه. واكتفى الإعلان المشترك الذي صدر عن قمة السيسي وأردوغان في أنقرة، بـ«المطالبة بالوقف الفوري والدائم لإطلاق النار، وإطلاق سراح الرهائن والمحتجزين، وتدفق المساعدات الإنسانية والطبية دون انقطاع ودون عوائق إلى قطاع غزة، وإلى جميع أنحائه، وفقاً لقرارات مجلس الأمن». كما طالب الطرفان بـ«التضامن القوي في جهود إعادة إعمار غزة، والاستعادة الفورية للسلام في المنطقة لمنع المزيد من التصعيد»، واعربا عن «استعدادهما لتعزيز مستوى التنسيق والتعاون بين تركيا ومصر لدعم جهود التعامل مع الوضع الإنساني في غزة».

وعلى مستوى القضايا الإقليمية الأخرى ذات الاهتمام المشترك، لم تتوصل قمة السيسي وأردوغان إلى أي نتائج ملموسة، وتمّ الاتفاق على استمرار التشاور بشأنها، مثل الأزمة في منطقة القرن الأفريقي، والحرب في السودان، وقضية سد النهضة. وكان من المتوقع أن تلعب تركيا دوراً في حل أزمة سد النهضة، إذ إنها تتمتع بعلاقات قوية مع إثيوبيا. وكان من المتوقع أيضاً بعد قمة السيسي وأردوغان أن يتم الاتفاق على آلية للعمل المشترك في الصومال، بين مصر وتركيا، تحافظ على وحدة الصومال، في مواجهة الخطة الإثيوبية لإنشاء قاعدة بحرية في إقليم أرض الصومال الانفصالي، ولكن لم يتم بلورة موقف ملموس في هذا الإطار. وتضمن إعلان أنقرة بنداً ينص على اتفاق الطرفين على «أهمية ضمان السلم والأمن والاستقرار في القرن الأفريقي، والحفاظ على علاقات حسن الجوار والصداقة، فضلاً عن الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية لكل دولة»، و«تطلعهما للمزيد من تعزيز التشاور حول المسائل الإقليمية بالإضافة إلى تطوير بناء القدرات في القارة الأفريقية». كما أعرب الطرفان عن «أسفهما وقلقهما إزاء الصراع الجاري في السودان».

وفي إطار العلاقات الثنائية بين مصر وتركيا، كان من المتوقع أن تشهد زيارة السيسي إلى أنقرة، توقيع اتفاقيات عسكرية أهمها تلك التي تؤدي إلى حصول مصر على مسيّرة «بيرقدار»، لكنه لم يتم الإعلان عن ذلك. وفي الملفات الأخرى الخاصة بتواجد إعلاميين وصحافيين مصريين محسوبين على المعارضة، على الأراضي التركية، وهي القضية التي طالما شكّلت نقطة خلاف بين البلدين، كشفت المعلومات عن أن الجانب المصري، أصرّ على إدراج بند في الإعلان المشترك، وهو ذلك الذي ينص على أن الطرفين «أعربا عن نيتهما تطوير التعاون في مجالات الإعلام والاتصالات ومكافحة المعلومات المضلّلة».

السيسي وأردوغان في أنقرة، 4 سبتمبر 2024 (أحمد ستار/الأناضول)

الحدث

بوتين: التفاوض على أساس وثائق إسطنبول

استبق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اجتماع عسكريين من 50 دولة تدعم كييف، اليوم الجمعة، بالتأكيد على أهدافه من مهاجمة أوكرانيا

تمسك الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بتحقيق أهدافه من غزو الأراضي الأوكرانية المتواصل منذ فبراير/ شباط 2022، مؤكداً أن الأولوية بالنسبة إلى موسكو تتمثل في السيطرة على منطقة دونباس الواقعة في شرق أوكرانيا، حيث يُحرز الجيش الروسي تقدّماً، لكنه أبدى، في المقابل، استعداده لإجراء مفاوضات مع كييف على أساس المحادثات التي عُقدت ربيع العام 2022، إذا أرادت أوكرانيا ذلك، بينما كانت موسكو تستبعد أي نقاش على خلفية الهجوم الأوكراني على منطقة كورسك الذي بدأ في 6 أغسطس/آب الماضي.

وقال بوتين، في مُنتدى اقتصادي في فلاديفوستوك في أقصى الشرق الروسي، أمس الخميس، إنّ «التحرير» الكامل لدونباس الذي يضم منطقتي لوغانسك ودونيتسك هو «أولويتنا»، مبدياً تصميمه على القيام بذلك. وبينما كان الجيش الروسي يحرز تقدماً بطيئاً على الجبهة منذ حوالى عام، شنّت القوات الأوكرانية هجوماً واسع النطاق في منطقة كورسك الروسية، حيث أعلنت كييف السيطرة على مئات الكيلومترات المربّعة، في ما يشكل أكبر هجوم لجيش أجنبي على الأراضي الروسية منذ الحرب العالمية الثانية. وقال بوتين، أمس الخميس، إنّ أحد أهداف الهجوم على كورسك يتمثل في إجبار روسيا على إعادة نشر قواتها من منطقة إلى أخرى و«وقف هجومنا في المناطق الرئيسية» داخل أوكرانيا، لكنه أشار إلى «فشل» هذا الهدف، مضيفاً أن القوات الروسية تواصل هجومها في دونباس، خصوصاً باتجاه بوكروفسك التي تعدّ قطاع طرق وسكك حديد مهمّاً للخدمات اللوجستية للقوات الأوكرانية في هذه المنطقة الواقعة في شرق البلاد. وقال بوتين: «هل نجح (التكتيك الأوكراني)؟ لا. على العكس، أضعف العدو نفسه في مناطق رئيسية، فيما سرّع جيشنا عملياته الهجومية» على الجبهة الشرقية، مؤكداً أن أوكرانيا مُنيت بـ«خسائر كبيرة». أما في منطقة كورسك الروسية، فأشار بوتين إلى أنّ «قواتنا المسلحة نجحت في استعادة استقرار الوضع وبدأت دحر (العدو) تدريجياً من أراضينا»، بعدما كان الجيش الأوكراني أعلن السيطرة على مئات البلدات.

وأكد الرئيس الروسي أنه مستعد لإجراء مفاوضات مع كييف إذا أرادت ذلك، غير أنّه اشترط أن يتم ذلك بناء على «الوثائق التي تم الاتفاق عليها وتوقيعها بالأحرف الأولى في إسطنبول» في ربيع العام 2022. وقد تُنشر هذه النصوص التي أشار إليها بوتين، بينما نفى الجانب الأوكراني التوصل إلى أي اتفاق. وكان الرئيس الروسي قد وضع شرطاً مسبقاً قبل أي محادثات، وهو أن تنسحب كييف بالكامل من هذه المناطق، وهو مطلب غير مقبول بالنسبة إلى أوكرانيا وحلفائها الغربيين. وقال بوتين: «تمكنّا (بمحادثات إسطنبول) من التوصل إلى اتفاق، هذا هو الهدف، ويشهد على ذلك توقيع رئيس الوفد الأوكراني هذه الوثيقة، ما يعني أن الجانب الأوكراني كان راضياً بشكل عام عن الاتفاقات التي تم التوصل إليها»، لكنه أضاف: «لم يدخل (الاتفاق) حيّز التنفيذ فقط لأنه صدر أمر بعدم القيام بذلك، لأن النخب في الولايات المتحدة وأوروبا، بعض الدول الأوروبية، أرادت إلحاق هزيمة استراتيجية بروسيا». وأعلن بوتين أن الصين والهند والبرازيل قد تعمل وسطاء في محادثات سلام محتملة بشأن أوكرانيا. ويأتي تصريح بوتين قبل ساعات من استضافة وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن ورئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية الجنرال سي كيو براون، اجتماعاً اليوم الجمعة في قاعدة رامشتاين الجوية الألمانية لمجموعة الاتصال الدفاعية الأوكرانية، والتي تتألف من قادة عسكريين من أكثر من 50 دولة قدمت بانتظام تمويلاً وأنظمة مسلحة لدعم أوكرانيا منذ غزو روسيا لها في فبراير/ شباط 2022. وذكرت مجلة شيغل الألمانية أن زيلينسكي سيشارك في الاجتماع في رامشتاين. وتواجه الدول في المجموعة دعوات متجددة من زيلينسكي لتعزيز الدفاعات الجوية وتخفيف القيود المفروضة على مدى إطلاق أوكرانيا للذخائر التي تقدمها الولايات المتحدة في الأراضي الروسية. ويأتي الاجتماع بعد أن استخدمت روسيا صاروخين باليستيين لاستهداف أكاديمية عسكرية ومستشفى في أوكرانيا، ما أسفر عن مقتل أكثر من 50 شخصاً وإصابة أكثر من 270 آخرين، في واحدة من أعنف الضربات خلال الحرب. ويأتي اجتماع المجموعة في الوقت الذي بدأ فيه زيلينسكي إجراء تعديل وزاري واسع. ووافق البرلمان الأوكراني أمس الخميس على ترشيح أندريه سيبيغا وزيراً للخارجية ليحل محل دميترو كوليبا الذي عُيّن أمين عام حلف شمال الأطلسي (ناتو).

يستضيف أوستن اجتماعاً اليوم لمجموعة الاتصال الأوكرانية

(رويترز، فرانس برس)

تفتتح ولاية كارولينا الشمالية، شرق الولايات المتحدة، اليوم الجمعة، التصويت المبكر في انتخابات الرئاسة الأميركية هذا العام، حيث تحتدم المنافسة بين الرئيس السابق دونالد ترامب ونائبة الرئيس جو بايدن، كامالا هاريس، وحيث يرى الديمقراطيون فرصة لهاريس بالفوز في هذه الولاية التي تميل أكثر للجمهوريين

تفاؤل ديمقراطي بكارولينا الشمالية

انطلاق التصويت بالبريد للانتخابات الأميركية

ترامب خلال تجمع انتخابي في كارولينا الشمالية، 21 اغسطس الماضي (Getty)

واشنطن ـ **محمد البديوي**

تبدأ ولاية كارولينا الشمالية، شرقي الولايات المتحدة، اليوم الجمعة، التصويت المبكر في الانتخابات الرئاسية الأميركية المقررة في 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، أي قبل نحو شهرين من يوم الانتخاب، حيث تبدأ مجالس الانتخابات في المقاطعات بإرسال بطاقات الاقتراع الغيابية إلى الناخبين المؤهلين الذين طلبوا بطاقة للانتخابات العامة لعام 2024. ويُطلق مصطلح التصويت المبكر أو التصويت الغيابي أو التصويت بالبريد على هؤلاء الذين يصوتون مبكراً بالبريد، وليس في يوم الانتخابات.

وبعد كارولينا الشمالية، ينطلق التصويت المبكر يوم 11 سبتمبر/ أيلول الحالي في ألاباما، وفي الـ16 من الشهر نفسه في بنسلفانيا وكنتاكي، وفي 20 سبتمبر في مينيسوتا وداكوتا الجنوبية، وفي 26 سبتمبر في إلينوي، فيما تبدأ معظم باقي الولايات انتخاباتها المبكرة في شهر أكتوبر/ تشرين الأول المقبل. وتحدّد أغلبية الولايات الموعد النهائي لطلب بطاقة الاقتراع بالبريد قبل أقل من أسبوعين من يوم الانتخابات. ويختلف الموعد النهائي لإرسالها من ولاية إلى أخرى، فيما الموعد النهائي لإعادة بطاقات الاقتراع بالبريد لـ32 ولاية، من بين 50 ولاية، هو الخامس من نوفمبر المقبل، أي يوم الاقتراع.

ويظهر على ورقة الاقتراع في الانتخابات الرئاسية الأميركية بولاية كارولينا الشمالية سبعة مرشحين، هم الرئيس السابق دونالد ترامب عن الحزب الجمهوري، وكامالا هاريس مرشحة الحزب الديمقراطي، ومرشحة الحزب الأخضر جيل ستاين، ومرشح حزب العدالة للجميع كورنيل ويست، ومرشح الحزب الليبرالي تشيس أوليفر، ومرشح الحزب الدستوري راندال تيري، والمستقل روبرت كينيدي جونيور الذي تقدم تحت اسم حزب نحن الشعب، والذي يقاتل الآن من أجل حذف اسمه من على بطاقة الاقتراع من هذه الولاية بعد إعلان انسحابه من الانتخابات في الولايات المتأرجحة أو الحمراء وتزكية ترامب. ورفضت لجنة الانتخابات حذف اسم روبرت كينيدي جونيور، ورفع دعوى قضائية، معتبراً أن ذلك يمثل انتهاكاً لحقّه الدستوري وللقانون، وردّت رئيسة لجنة الانتخابات في الولاية كارين برينسون بيل بقولها إن طلب كينيدي لا يمكن تنفيذه لأن الولاية طبعت بالفعل أكثر من مليوني بطاقة اقتراع في 67 من أصل 100 مقاطعة، وليس لديها الوقت أو المال لإعادة بدء هذه العملية قبل 6 سبتمبر. ورغم بدء التصويت المبكر، ما زالت المعركة القانونية قائمة بين الجمهوريين والديمقراطيين، حيث رفعت الجمعية الوطنية للنهوض بالملّونين دعوى قضائية منذ سنوات، لا تزال تنظر في المحاكم، احتجاجاً على قانون هوية الناخب في الولاية، في حين تسعى دعوى قضائية أخرى رفعتها اللجنة الوطنية الجمهورية والحزب الجمهوري في الولاية، خلال الأسبوعين الماضيين، إلى حذف أكثر من 200 ألف ناخب من قوائم الناخبين قبل الانتخابات. واتهمت الدعوى الجمهورية لجنة الانتخابات الوطنية في الولاية بأنها فشلت في «تنظيف» قوائم الناخبين، وعدم اتخاذ الخطوات المناسبة لمنع غير المواطنين من التصويت في الانتخابات.

وقال رئيس اللجنة الوطنية الجمهورية مايكل واتلي، في بيان، إن لجنة الانتخابات الوطنية فشلت مرة أخرى في تنفيذ تفويضها بإبقاء غير المواطنين خارج قوائم الناخبين في الانتخابات الرئاسية الأميركية للعام الحالي، ما أدى إلى انعدام الثقة وتعريض انتخاباتنا للخطر. وأضاف: «نحن ملتزمون بالقانون لأن الأميركيين فقط هم من يقرّرون الانتخابات الأميركية، والفشل المتعمد في اتباع القانون، قبل الانتخابات الأكثر أهمية في بلدنا، أمر لا يمكن تبريره».

> أجرت كارولينا الشمالية تغييرات كبيرة على التصويت المبكر

ورغم الدعاوى القضائية الأخيرة، فإن ولاية كارولينا الشمالية (وهي ولاية متأرجحة في السباق الانتخابي يتولى المناصب التنفيذية والتشريعية فيها جمهوريون)، أجرت تغييرات كبيرة على التصويت المبكر مقارنة بالانتخابات الرئاسية الأميركية الأخيرة (2020)، حيث اشترطت تقديم نموذج معتمد من بطاقة هوية الناخب فيها صورة شخصية (مطلب الجمهوريين في دعواهم القضائية)، بما في ذلك رخصة قيادة الولاية، أو جواز سفر الولايات المتحدة، أو بطاقة هوية طالب جامعي أو كلية معتمدة، أو بطاقة هوية موظف حكومي محلي أو حكومي، أو بطاقة هوية عسكرية أو قدامى المحاربين، أو بطاقة هوية لبرنامج المساعدة العامة الفيدرالي أو الحكومي مع صورة.

ولكن لا يزال بإمكان الناخبين اختيار التصويت من دون تقديم نموذج معتمد من بطاقة الهوية عن طريق ملء بطاقة اقتراع مؤقتة، ولكن يجب عليهم بعد ذلك ملء نموذج استثناء الهوية أو العودة لاحقاً إلى مكتب مجلس انتخابات المقاطعة وإظهار إثبات الهوية قبل فرز الأصوات. كما شدّدت ولاية كارولينا الشمالية القواعد حول قبول بطاقات الاقتراع بالبريد وفرز الأصوات في الانتخابات الرئاسية الأميركية. كما حدّدت الولاية موعد وصول بطاقة الاقتراع إلى مكتب انتخابات المقاطعة في موعد أقصاه الساعة السابعة والنصف من مساء يوم الانتخابات، بدلاً من النظام السابق الذي كان يسمح بإرسال البطاقة حتى نهاية يوم الانتخاب. كما سيستغرق الحصول على النتائج وقتاً أطول مما كان عليه في عام 2020، حيث تمنع القوانين الجديدة مسؤولي الانتخابات من فرز الأصوات الشخصية المبكرة حتى إغلاق صناديق الاقتراع يوم الانتخابات. وعلى الرغم من أن القانون كتبه المشرعون الجمهوريون العام الماضي، إلا أن التأخير القصير الذي تسبب فيه أثار نظريات المؤامرة بين الناخبين المحافظين خلال الانتخابات التمهيدية في مارس/آذار الماضي. وتعد كارولينا الشمالية ساحة معركة كبيرة في الانتخابات الرئاسية الأميركية الحالية بين ترامب والديمقراطية كامالا هاريس. وكان ترامب فاز بالولاية في انتخابات 2016 و2020، وكانت ساحة السباق الوحيدة التي هزم فيها ترامب الرئيس جو بايدن بأكثر من نقطة مئوية واحدة، مقارنة بولايات أخرى فاز بها بفارق أكبر من النقاط.

وكان يُنظر إلى الولاية بشكل كبير على أنها ستصوت للجمهوريين كالعادة، لكن الأمر تغيّر بشكل غير عادي مع استبدال بايدن بنائبته كامالا هاريس، ويعتقد الديمقراطيون أن هذه الولاية ستساعد مرشحتهم في طريقها للوصول إلى الرئاسة. ويظهر مجموع استطلاع رأي نشرته موقع «ذا هيل» أن هاريس وترامب متعادلان بنسبة 48,3%، بينما يعطي متوسط استطلاعات الرأي في ريل كلير بوليتيكس RealClearPolitics ترامب تقدماً بأقل من نقطة واحدة على هاريس في الولاية. ووجّه ترامب، الذي يشكك كثيراً في التصويت بالبريد، عبر منصاته المختلفة، رسالة للناخبين في ولاية كارولينا الشمالية، داعياً إياهم للخروج والتصويت له في الانتخابات الرئاسية الأميركية مجدداً. وقال: «هل تعملون أن التصويت المبكر سيبدأ في كارولينا الشمالية؟ إنه الوقت للتفكير في بدء التصويت، في هذه الانتخابات التي ستكون الأهم في تاريخ بلادنا، ولا تهم طريقة تصويتكم، علينا إنقاذ بلادنا، ونحن الوحيدون القادرون على إنقاذها، أما المجموعة الأخرى فستدمر بلادنا، ولا يمكن أن نسمح بذلك. اخرجوا صوّتوا لترامب».

وأظهر متوسط استطلاعات الرأي على المستوى الوطني للولايات المتحدة تقدّم هاريس على ترامب بفارق 3,2 نقاط، ورأى محلّل شبكة «إم إس إن بي سي» ستيف كورناكي أنه أقل من التقدم الذي حظيت به المرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون في التوقيت نفسه في عام 2016، والتي كانت تتقدم بفارق خمس نقاط، وأيضاً أقل بكثير من الفارق الذي حظي به بايدن في 2020 في نفس الفترة، والذي كان يتقدم بفارق تسع نقاط. واعتبر كورناكي أن أسهل الطرق لفوز هاريس هو الفوز بالولايات التي يطلق عليها (الجدار الأزرق)، وهي ميشيغن وبنسلفانيا وويسكنسون، أما أسهل الطرق لفوز ترامب فهي قلب ولاية جورجيا التي خسرها بفارق 0,2% في 2020، والحفاظ على ولاية كارولينا الشمالية وقلب ولاية بنسلفانيا.

روسيا وإيران في مرمى وزارة العدل

وجّهت وزارة العدل الأميركية سهامها إلى كل من إيران وروسيا، متهمة البلدين بمحاولة التدخل في الانتخابات الرئاسية بين كامالا هاريس ودونالد ترامب، والتأثير على نتائجها

دخلت إيران، إلى جانب روسيا، هذا العام، دائرة الاتهامات الأميركية الموجّهة إلى جهات خارجية بالتدخل بانتخابات الرئاسة الأميركية المقررة في الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، فيما علّق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على انتخابات أميركا بسخرية قائلاً، أمس الخميس، إن موسكو تدعم المرشحة الديمقراطية كامالا هاريس. وجاء ذلك، علماً أن المرشح الجمهوري الرئيس السابق دونالد ترامب كان قد تعهد بـ«إنهاء» حرب أوكرانيا بحال عودته للبيت الأبيض، فيما يعارض حزبه تدفق المساعدات العسكرية إلى كييف. كما أن ترامب، الذي اتهم عام 2016 بتواطؤ حملته الرئاسية آنذاك مع روسيا، بنى علاقة «ودّية» مع بوتين، الذي وصفه الرئيس جو بايدن من بعده بـ«القاتل».

وقال بوتين أمس، في تعليق ساخر، إن روسيا ترغب في فوز هاريس في الانتخابات الأميركية. وأضاف خلال منتدى اقتصادي في أقصى شرق روسيا، أنه بما أن بايدن أوصى أنصاره بدعم هاريس «فسوف نفعل الشيء نفسه». وقال عنها: «إنها تضحك بطريقة معبّرة ومُعدية توحي بأن كل شيء على ما يرام بالنسبة

بوتين خلال منتدى في فلاديفوستوك، أمس (Getty)

إليها»، مضيفاً أن هذا ربما يعني أنها ستمتنع عن فرض المزيد من العقوبات على روسيا. وذكّر بوتين بأن ترامب فرض عقوبات على بلاده أكثر من أي رئيس أميركي آخر.

وجاءت تعليقات بوتين بعد يوم من توجيه وزارة العدل الأميركية اتهامات لاثنين من المسؤولين في قناة «آر تي» الروسية بشأن مخطط مزعوم للتأثير على الانتخابات الأميركية. واتخذت السلطات الأميركية سلسلة إجراءات، أول من أمس، من بينها فرض عقوبات وتحريك ملاحقات قضائية ضد مسؤولين في «آر تي»، وذلك «رداً على محاولات تدخل روسية في انتخابات 2024». ولم تتحدث واشنطن عمّا إذا كانت هذه التدخلات المفترضة تأتي لصالح الجمهوريين أو الديمقراطيين، بل اكتفى وزير العدل الأميركي ميريك غارلاند بالإشارة إلى أنه بحسب تحليل أجرته أجهزة الاستخبارات، فإن «تفضيلات روسيا لم تتغير مقارنة بالانتخابات الأخيرة»، في إشارة إلى دعمها ترامب.

وبالتوازي، قال غارلاند، أول من أمس، خلال اجتماع حول مخاطر الانتخابات، إن «المشغّلين الإيرانيين يقومون بأعمال عدائية» هدفها التأثير على نتائج الانتخابات الأميركية. وأضاف: «لقد رصدنا المزيد من النشاط العدائي الإيراني خلال هذا الموسم الانتخابي»، مستشهداً بـ«تقارير استخبارية». وبحسب قوله، فإن هدف إيران «تجنب نتيجة انتخابات (في أميركا) تنظر إليها باعتبارها لا تخدم مصالحها»، وقدّم مثلاً «محاولة إيران التأثير على حملة الرئيس ترامب»، مؤكداً أن رسالة وزارته هي: «لن نتسامح مع أي محاولات من قبل أنظمة استبدادية للتعرض لنظام حكمنا الديمقراطي».

(فرانس برس، رويترز)